Distr.
GENERAL

A/42/16 (Part I)
5 June 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثانية والاربعون

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق*

* هذه الوثيقة طبعة مستنسخة من الجزء الاول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والعشرين . وسيصدر الجزء الثاني تحت الرمز A/42/16 (Part II) . وسيصدر التقرير الكامل فيما بعد في صورته النهائية بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة . الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/42/16) .

87-14555 ٥٥٥٤ن
GE.87-61741

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - تنظيم الدورة	١ - ١٩	٥
ألف - جدول الأعمال	٣ - ٤	٥
باء - انتخاب أعضاء المكتب	٥	٥
جيم - الحضور	٦ - ٩	٦
دال - الوثائق	١٠ - ١٣	٧
هاء - الدورة السابعة والعشرون المستأنفة	١٤ - ١٧	٨
واو - اعتماد التقرير	١٨	١٠
زاي - الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية	١٩	١١
ثانيا - المسائل البرنامجية	٢٠ -٣٤٣	١١
ألف - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧	٢٠ - ٢٣	١١
باء - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩	٢٤ -٣٢٦	١٢
تصدير ومقدمة	٢٤ - ٤٠	١٢
الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٤١ - ٥١	١٥
الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ؛ أنشطة صيانة السلم	٥٢ - ٥٦	١٧
الباب ٢ باء - أنشطة شؤون نزع السلاح	٥٧ - ٦٢	١٨
الباب ٣ - الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار	٦٣ - ٧١	١٩
الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)	٧٢ - ٧٥	٢٠
الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي	٧٦ - ٧٩	٢١
الباب ٥ باء - مكتب اتصال اللجان الاقليمية ...	٨٠ - ٨٢	٢٢
الباب ٦ - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	٨٣ - ٩٤	٢٢
الباب ٧ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية	٩٥ -١٠١	٢٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ..	١٠٢-١٠٥	٣٦
الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية	١٠٦-١١٤	٣٧
الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١١٥-١٣٠	٣٩
الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٣١-١٣٥	٣٠
الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣٦-١٣٢	٣١
الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٣٣-١٤٠	٣٣
الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١٤١-١٤٤	٣٥
الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	١٤٥-١٥٠	٣٥
الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية	١٥١-١٥٣	٣٦
الباب ١٧ - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية	١٥٤-١٥٨	٣٧
الباب ١٨ - برنامج الامم المتحدة للبيئة	١٥٩-١٦٢	٣٨
الباب ١٩ - مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	١٦٣-١٦٦	٣٩
الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات	١٦٧-١٧٣	٣٩
الباب ٢١ - مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٧٣-١٧٤	٤١
الباب ٢٢ - مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث	١٧٥-١٨١	٤١
الباب ٢٣ - حقوق الانسان	١٨٣-١٩١	٤٣
الباب ٢٤ - البرنامج العادي للتعاون التقني	١٩٣-١٩٥	٤٤
الباب ٢٥ - محكمة العدل الدولية	١٩٦-٣٠٠	٤٥
الباب ٢٦ - الانشطة القانونية	٣٠١-٣٠٥	٤٥
الباب ٢٧ - الإعلام	٣٠٦-٣١٦	٤٦
الباب ٢٨ - الادارة والتنظيم	٣١٧-٣٣٠	٤٨
الباب ٢٩ - خدمات المؤتمرات والمكتبة	٣٣١-٣٣٦	٤٨

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم - التقييم	٣٣٧-٣٤١	٥٠
١ - التقييم المتعمق لبرنامج خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات	٣٣٧-٣٣٢	٥٠
٢ - تقارير قررت اللجنة سرعة النظر فيها	٣٣٣-٣٤١	٥١
دال - المنشورات المتكررة للأمم المتحدة	٣٤٢-٣٤٣	٥٥
ثالثا - مسائل التنسيق	٣٤٤-٣٩٤	٥٥
ألف - التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة	٣٤٤-٣٦١	٥٥
باء - التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات	٣٦٢-٣٧٩	٦٠
جيم - الخطط المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة	٣٨٠-٣٨٣	٦٥
دال - الأدوات التحليلية لتحسين التنسيق	٣٨٤-٣٩٠	٦٩
هاء - تقارير لجنة التنسيق الادارية	٣٩١-٣٩٤	٧١
١ - تقريرلجنة التنسيق الادارية السنوي الشامل	٣٩١-٣٩٢	٧١
٢ - التقرير المرحلي للجنة التنسيق الادارية عن سجل الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٣٩٣-٣٩٤	٧١
رابعا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ المتعلق باستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة	٣٩٥-٣٠٧	٧٣
ألف - التقرير المرحلي للأمين العام	٣٩٥-٣٠٤	٧٣
باء - مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٣/١٩٨٧	٣٠٥-٣٠٧	٧٥
خامسا - تقارير وحدة التفتيش المشتركة	٣٠٨-٣٠٩	٧٦
سادسا - مسائل أخرى	٣١٠-٣٢٠	٧٦
ألف - توقيت تقديم مخطط الميزانية البرنامجية	٣١٠-٣١٤	٧٦
باء - مسألة استيعاب جميع النفقات الاضافية ضمن المستوى العام للميزانية	٣١٥-٣٢٠	٧٧

المرفقات

الأول - جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للجنة	٨٠
الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين	٨١

أولا - تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق جلستين تنظيميتين (الجلستان الاولى والثانية) في مقر الامم المتحدة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ وعقدت دورتها السابعة والعشرين في مقر الامم المتحدة في الفترة من ٢٧ نيسان/ابريل الى ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ . وعقدت ٤٧ جلسة (الجلسات ٣ الى ٤٩) .

٢ - وقررت اللجنة ، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، تأجيل النظر في تقرير الامين العام عن القوائم البريدية والسجلات التي تحتفظ بها الامم المتحدة (E/AC.51/1987/8) الى دورتها الثامنة والعشرين في عام ١٩٨٨ .

ألف - جدول الاعمال

٣ - يرد في المرفق الاول جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين الذي أقرته اللجنة في جلستها الثانية .

٤ - وعند إقرار جدول الاعمال قررت اللجنة ، وفقا للمقرر الذي اتخذته في دورتها الرابعة والعشرين[(١)] ، أن تنظر في دورتها السابعة والعشرين في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجان الاقتصادية الاقليمية : اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (A/42/110) ، وتعليقات الامين العام عليه (A/42/110/Add.1) .

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - انتخبت اللجنة في جلستها الاولى أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية :

الرئيس : السيد محي الدين (بنغلاديش)

نواب الرئيس : السيد إيستيف روستيكو (بنن)
السيد ميودراغ كابريك (يوغوسلافيا)
السيد ديريك لانس موراي (ترينيداد وتوباغو)

المقرر : السيد فيلفريد كوشوريك (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

جيم - الحضور

٦ - مُثّلت الدول التالية الأعضاء في اللجنة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الأرجنتين
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
البرازيل
بنغلاديش
بنن
بوركينا فاصو
بيرو
ترينيداد وتوباغو
تونس
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
زامبيا
الصين
فرنسا
الكاميرون
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا

٧ - ومُثّلت بمراقبين الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة :

استراليا
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بوروندي
بولندا
جامايكا
الجزائر
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الدانمرك
السويد
العراق
فنزويلا
فنلندا
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
مصر
المكسيك
النمسا
نيجيريا
الهند

٨ - ومُثّلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٩ - كما حضر الدورة الامين العام للامم المتحدة ، ووكيل الامين العام ، ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ، ووكيل الامين العام ، ادارة شؤون الادارة والتنظيم ، ووكيل الامين العام ، مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، ووكيل الامين العام ، ادارة شؤون الاعلام ، والامين العام المساعد لشؤون تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها ، والمراقب المالي ، وغيرهم من كبار موظفي الامانة العامة للامم المتحدة ، بما فيهم ممثلو مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . وحضر الدورة أيضا ممثلو مجلس الاغذية العالمي ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

دال - الوثائق

١٠ - ترد في المرفق الثاني قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين .

١١ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها الامانة العامة لتحسين تنظيم الدورة ، ولاسيما عن طريق عقد جلسات غير رسمية لوضع جدول لمواعيد عملها .

١٢ - وعلى الرغم من التأخر في تعميم بعض الوثائق وانه كان من الممكن إدخال المزيد من التحسين على عرض بعض أبواب الميزانية البرنامجية ، فقد لاحظت اللجنة أن توصياتها السابقة قد روعيت .

١٣ - توصي اللجنة الأمين العام بأن يبذل كل جهد لتأمين صدور الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب .

هاء - الدورة السابعة والعشرون المستأنفة

١٤ - أبلغت الأمانة العامة اللجنة أن وثائق سوف تصدر فيما يتعلق بعدد من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ تتضمن آثارا منقحة على البرنامج والميزانية تعكس المقررات التي اتخذها الأمين العام تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . وقررت اللجنة الاحتفاظ بحق الرجوع أثناء الدورة السابعة والعشرين المستأنفة الى تناول أبواب الميزانية التي حظيت برامجها بالموافقة خلال الدورة الحالية اذا اقتضى الأمر ذلك استنادا الى ما يقدم من معلومات أخرى فيما يتعلق بأبواب الميزانية التي أُرجئت الموافقة عليها .

١٥ - ومع أخذ ذلك في الاعتبار ، قررت اللجنة أن توصي بأن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة البرنامج والتنسيق بأن تستأنف دورتها السابعة والعشرين لمدة اسبوعين اعتبارا من ١٤ أيلول/سبتمبر بغية النظر في هذه الأبواب من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ وفي القضايا المعلّقة الأخرى ولوضع التقرير في صيغته النهائية .

١٦ - وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة - آخذة في اعتبارها المسؤوليات الإضافية المسندة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ - توصي ، على سبيل الاستثناء ، بأن تدفع الأمم المتحدة مصاريف السفر والإقامة لممثل واحد لكل دولة عضو في لجنة البرنامج والتنسيق لحضور دورتها السابعة والعشرين المستأنفة .

١٧ - ونظرت اللجنة ، في جلستها ٤٩ المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ، في جدول الاعمال المؤقت التالي لدورتها السابعة والعشرين المستأنفة :

١ - التحليلات البرنامجية المقبلة الشاملة لعدة منظمات

٢ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ :

(أ) معلومات مستكملة سوف تقدم بشأن الابواب التالية التي لم يبت في الموافقة التامة عليها :

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما
٣ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ أنشطة صيانة السلم
٣ - الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار
٦ - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
٨ - مكتب خدمات الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٢٣ - حقوق الانسان
٢٨ ألف - مكتب وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم
٢٨ باء - ادارة الشؤون المالية
٢٨ جيم - ادارة تنظيم الموارد البشرية
٢٨ دال - ادارة الخدمات العامة ، المقر
٢٨ هاء - شعبة الخدمات التنظيمية

(ب) معلومات إضافية سوف تقدم بشأن الابواب التالية :

الباب ٢٧ - الاعلام
٢٨ زاي - الادارة والخدمات المشتركة ، جنيف
٢٩ - خدمات المؤتمرات والمكتبة

(ج) سوف تقدم تقديرات منقحة للأبواب التالية :

الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
٢٨ طاء - الانشطة الادارية المشتركة التمويل (لجنة الخدمة المدنية الدولية)
٣٣ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لأماكن العمل

(د) مسألة استيعاب جميع النفقات الإضافية ضمن المستوى العام للميزانية

٣ - القواعد والنظم التكميلية لتحسين عملية التخطيط والبرمجة والميزنة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ ، الجزء الثاني ، الفقرة ٨

٤ - موجز لمقدمة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

٥ - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية : موضوع للاجتماعات المشتركة لعام ١٩٨٨

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة

٧ - اعتماد تقرير الدورة السابعة والعشرين المستأنفة للجنة

واو - اعتماد التقرير

١٨ - اعتمدت اللجنة في جلساتها ٤٦ الى ٤٩ ، المعقودة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، مشروع التقرير عن الجزء الأول من دورتها السابعة والعشرين (E/AC.51/1987/L.4 و Add.1 الى 49) ، بصيغته المنقحة شفويا خلال المناقشة .

زاي - الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية

١٩ - سوف تصدر الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والمطلوبة بموجب البند ٤-٨ من النظم والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/204) بشكل منفصل لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة .

ثانيا - المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧

٢٠ - نظرت اللجنة في جلستها ٤٥ ، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ، في تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير الاقتصاد مع الاهتمام بآثارها البرنامجية بصفة خاصة (A/42/283) .

المناقشة

٢١ - قدم اقتراح بأن تقدم الجمعية العامة للأمين العام في المستقبل ارشادات محددة بشأن كيفية معالجة الأزمة المالية المستمرة . واقترحت بعض الوفود ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن يقدم الأمين العام من خلال لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين عن التدابير العامة التي من شأنها تعزيز ادارته للأزمة بشكل منظم .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢ - أعربت اللجنة عن قلقها لما لتنفيذ تدابير الاقتصاد من آثار عكسية على إنجاز برامج معينة ولكنها لاحظت أن طبيعة هذه الآثار بالضبط لن تُعرف بالكامل لحين اتمام تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٢٣ - ورحبت اللجنة بمبادرة الأمين العام لالتماس مشورة الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة عندما يبدو من الضروري إدخال تعديلات على البرامج (انظر A/42/283 ، الفقرة ٣١) .

باء - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

تصدير ومقدمة

٣٤ - نظرت اللجنة في جلساتها ١٣ و ١٤ و ١٥ ، المعقودة في ٤ و ٥ أيار/مايو ، في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٣٥ - أعربت اللجنة عن تقديرها للأمين العام لقيامه شخصيا بتقديم مقترحاته المتعلقة بالميزانية البرنامجية في دورتها .

٣٦ - ولاحظت اللجنة الأولوية التي منحها الأمين العام في الميزانية البرنامجية المقترحة لمسألتي الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا والنهوض بالمرأة . إلا أن بعض الوفود رأت انه ينبغي منح أولوية قصوى لمسائل مثل أزمة الديون الخارجية ، وحقوق الانسان ، ونزع السلاح والتنمية ، والتجارة والتنمية .

٣٧ - وأكدت اللجنة من جديد أن البرامج والأنشطة المقررة ينبغي ألا تتضرر من جرّاء التدابير التي توختها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٤١ . وينبغي ألا تتم الاصلاحات على حساب البرامج والأنشطة المقررة ، كما ينبغي ألا تضر بالأنشطة والبرامج المقرر تنفيذها في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ من الخطة المتوسطة الأجل الحالية . وأعربت بعض الوفود عن رأيها بأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد البرامج التي فات أوانها ، أو ذات الفائدة الحدّية أو غير المجدية ، وإلغائها أو إعادة صياغتها .

٣٨ - وأحاطت اللجنة علما بالاعتماد المخصص في الميزانية البرنامجية المقترحة "للأنشطة الدائمة" . إلا أن عدة وفود أعربت عن قلقها لاحتمال أن تكون الاعتمادات المعنية غير كافية حيث ارتئي انها أقل من مستوى الاعتمادات في فترات السنتين السابقة . ولوحظ أن ممثل الأمين العام قد أكد للجنة انه قد استخدمت مستويات الاعتمادات في فترات السنتين السابقة في الحالات التي تم فيها انفاقها كاملة في تنفيذ الأنشطة . وعدا ذلك استخدمت المستويات السابقة للنفقات الفعلية مع إضافة هامش كاف .

٢٩ - حظي المستوى العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ والذي يقل عن مستوى الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ بتعليقات مؤيدة من بعض الوفود . ففي حين سُلِّم بأن الزيادة الإجمالية البالغة ٧,٥ نقاط مئوية في الاعتماد المخصص لمعدل تخفيض استبدال الموظفين تعد المرحلة الاولى نحو التخفيض النهائي للوظائف بنسبة ١٥ في المائة قبل نهاية ١٩٨٩ ، فقد أعربت أيضا بعض الوفود عن رأي مفاده أن الزيادة في معدل الاستبدال كان من الممكن أن تكون أكبر حجما نظرا لمستويات الشغور الحالية . وأعلنت بعض الوفود أنها تتوقع بلوغ الهدف المتمثل في تخفيض عدد الموظفين قبل نهاية عام ١٩٨٩ ، على نحو ما دعت اليه الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ ، وأحاطت علما بتأكيدات ممثلي الأمين العام القاضية بذلك .

٣٠ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استخدام تجميد التوظيف كوسيلة من وسائل السياسة العامة لبلوغ الهدف المتمثل في تخفيض الوظائف بنسبة ١٥ في المائة . وارتأت بعض الوفود انه قد تكون لذلك التدبير اذا استخدم كوسيلة من وسائل السياسة العامة ، نتائج غير مرغوب فيها فيما يتعلق بتوزيع الخبرات اللازمة على البرامج ، وتوزيع الوظائف على اللجان الاقليمية وغيرها من مراكز العمل ، وكذلك فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعيين موظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن . وطلبت عدة وفود التبكير بإلغاء تجميد التعيينات .

٣١ - وأعربت بعض الوفود عن أملها في أن يكون الاعتماد الاجمالي المطلوب في مقترحات الميزانية بما في ذلك المبالغ المخصصة لصندوق الطوارئ والتي قد تعتمدها الجمعية العامة وكذلك المخصصة للتضخم وصرف العملة ، أقل بالدولارات من الاعتماد المنقح الذي اعتمد لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٣٢ - وكان من رأي عدة وفود أخرى أن وجود مثل هذه المبالغ في مقترحات الميزانية غير كاف بالفعل الى حد بعيد في ضوء أسعار الصرف الحالية لدولار الولايات المتحدة بالعملات الاخرى التي تتكبد الامم المتحدة نفقات كبيرة بها . وتحفظت بعض الوفود في موقفها من هذه المسألة لحين الاطلاع على البنود التي ستشملها التقديرات المنقحة المقرر تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين وعلى تقرير الأمين العام بشأن التضخم وتقلب العملات ومستوى صندوق الطوارئ (A/42/225) .

٣٣ - وكان من رأي اللجنة انه ينبغي احترام عملية الميزنة الوارد وصفها في المرفق الاول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . كما كان من رأيها انه لكي يتسنى تنفيذ القرار

٣١٣/٤١ على وجه تام وفي حينه ، ينبغي لاية معلومات مستكملة يقدمها الامين العام للدورة الثانية والاربعين عن تنفيذه أن تتضمن أيضا الآثار المترتبة في البرامج على تدابير التوفير والإصلاح المتخذة حتى الآن . ورأت بعض الوفود انه لكي يمكن تحقيق هذه الغاية ينبغي لمقترحات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ألا تتجاوز مستوى نفقات فترة السنتين الحالية . ولم توافق وفود أخرى على هذا الرأي .

الاستنتاجات والتوصيات

٣٤ - لاحظت اللجنة انه يتعين ، على ضوء الاصلاحات الجارية وما يترتب عليها من تغييرات في هيكل الدعم للامانة العامة ، أن تخضع الميزانية البرنامجية للتنقيح في كثير من الأبواب . واتفقت على أن يقدم اليها في دورة مستأنفة مجموعة من المقترحات المنقحة فيما يتعلق بجميع الأبواب التي تجرى عليها تغييرات برنامجية و/أو تغييرات في التقديرات حتى يتسنى للجنة النظر فيها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٣٥ - وأشارت اللجنة الى الزيادة في نصيب التوجيه التنفيذي والادارة وتكاليف الدعم ، معربة عن رأيها بأنه ينبغي بذل الجهود لتخفيض ذلك النصيب في الميزانية البرنامجية حتى يصبح أقصى قدر من الموارد متاحا للانشطة الفنية .

٣٦ - وأوصت اللجنة بأن تلتزم أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، في المستقبل والى الحد الممكن ، بجميع أحكام القاعدة ٤-١٠٤ من النظم والقواعد المنظمة لتخطيط البرنامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم .

٣٧ - وأوصت اللجنة بأن تتضمن كل ملزمة من الميزانية جدولا موجزا تدرج فيه جميع العناصر البرنامجية التي تعطى أولوية عليا أو دنيا والموارد المخصصة لكل منها والنسبة المئوية التي تمثلها من مجموع الموارد ، والنسبة المئوية الكلية للموارد في نطاق فئات الأولويات العليا والدنيا . ومن شأن هذه المعلومات أن تتيح للجنة وضع أولويات بطريقة يعول عليها وفقا للنظم والقواعد المنظمة لتخطيط البرنامج والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ أساليب التقييم .

٣٨ - وأوصت اللجنة بأن يزود الأمين العام الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ، من خلال دورة مستأنفة للجنة ، بما يلزم من معلومات مستكملة عن تنفيذ

قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالبرامج والميزانية ، وذلك لإتاحة النظر في ملازم الميزانية المؤجلة موافقة اللجنة عليها ، ولقيام اللجنة بعد ذلك بإصدار توصيتها بشأن المستوى الإجمالي للميزانية لكي تنظر فيها الجمعية العامة وتتخذ إجراء بشأنها . وينبغي للأمين العام أن يبين المزيد من أوجه التوفير والتحسينات في الفعالية من حيث التكاليف بالنسبة لأداء البرنامج مما يتوقع تحقيقه بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ دون أن يكون لذلك أثر ضار بالأنشطة البرنامجية .

٣٩ - وأعربت اللجنة عن رأيها بوجوب ألا يكون لتخفيض الموارد ، وخاصة بالنسبة للخبراء الاستشاريين ، أثر سلبي على أداء البرنامج .

٤٠ - وقررت اللجنة الاحتفاظ بحق الرجوع أثناء الدورة السابعة والعشرين المستأنفة الى تناول أبواب الميزانية التي حظيت برامجها بالموافقة خلال الدورة السابعة والعشرين الحالية اذا اقتضى الأمر ذلك استنادا الى ما يقدم من معلومات أخرى فيما يتعلق بأبواب الميزانية التي ارجئت الموافقة عليها .

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٤١ - نظرت اللجنة في جلساتها ١٦ الى ٣٠ ، المعقودة في الفترة من ٦ الى ٨ أيار/مايو ، في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

٤٢ - رحبت وفود كثيرة بالتغييرات التنظيمية التي قرر الأمين العام إدخالها في مجال البحوث وجمع المعلومات في القطاع السياسي . إلا أن بعض الوفود أعربت عن قلقها إزاء حجم الموارد الذي قد يلزم لتنفيذ المهام المعتزمة . فقد رأت تلك الوفود أن إنشاء إدارة البحوث وجمع المعلومات قد يؤدي الى حدوث ازدواجية فيما تقوم به الإدارات الأخرى من مهام ذات صلة .

٤٣ - وقد اتفقت اللجنة ، لدى نظرها في برنامج الأنشطة المقترح لمجلس الأغذية العالمي ، على أنه بالرغم من أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعمل في إطار ولايات مختلفة ، فإن هناك مجالا لتحسين التنسيق . ولاحظت اللجنة أن لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراءات متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي

للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ستستعرض برنامج مجلس الاغذية العالمي وأمانته ، بغية تعزيز دوره التنسيقي وتجنب أية ازدواجية في تغطية القضايا من جانب هيئات الأمم المتحدة في ذلك المجال .

٤٤ - وتساءلت بعض الوفود عن الاعتماد المتعلق بخطة اجتماعات لجنة الاشتراكات ، المقترح لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

تحفظ

٤٥ - أبدي أحد الوفود اعتراضات شديدة إزاء أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين . إذ رأى ذلك الوفد أن أنشطة تلك اللجنة وكذلك أنشطة الشعبة ، متحيزة ولا تسهم في إيجاد حل سلمي للنزاع الدائر في الشرق الأوسط .

الاستنتاجات والتوصيات

٤٦ - أبلغت الأمانة العامة اللجنة بأن برنامج العمل المعتزم للجنة الاشتراكات يقتضي عقد دورة مدتها أربعة أسابيع في عام ١٩٨٨ ، الذي يُعد عاما "قياسيا" ، وثلاثة أسابيع في عام ١٩٨٩ . وأحاطت اللجنة علما بعزم الأمانة العامة على تنقيح اقتراحاتها المتعلقة بالميزانية البرنامجية ، تبعا لذلك ، وعلى استرعاء انتباه الجمعية العامة الى تلك التنقيحات .

٤٧ - وأوصت اللجنة ، لدى نظرها في البرنامج المقترح لمجلس الاغذية العالمي ، بإضافة العبارة التالية الى الفقرة ١-٣١ ، وذلك بعد عبارة "الاستراتيجيات الغذائية الوطنية" : "وذلك لتقييم أثر الحالة الراهنة للتجارة الزراعية من جميع جوانبها ومواصلة الاهتمام الفعال بتقدم ونتائج المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بقضايا التجارة الزراعية (قرار الجمعية العامة ١٩١/٤١)" . وفضلا عن ذلك ، يجب أن تضاف عبارة "قرار الجمعية العامة ١٩١/٤١" في نهاية الفقرة ١-٣٤ (ب) (المرجع) .

٤٨ - وأوصت اللجنة بعكس ترتيب العنصرين البرنامجيين ١-١ و ١-٢ ، ذلك أن "وضع السياسات والتحليل الاقتصادي" ، الذي أُولي أولوية عليا ، يجب أن يسبق "تنسيق السياسة" .

٤٩ - وأحاطت اللجنة علما بشواغر الوظائف الدولية من الفئة الفنية وما فوقها الموجودة منذ أمد طويل في مكتب منسق المساعدة في تعمير لبنان وتنميته ، وأوصت بمد الأمين العام بالأموال المخصصة لتلك الوظائف ، وذلك عندما يصبح في موقف يسمح له بملئها . كما أوصت بملء تلك الوظائف في القريب العاجل لأن الحالة في لبنان تستحق اتخاذ مثل هذا الاجراء . ومن أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في تعمير لبنان وتنميته ، أوصت اللجنة كذلك بأن تواصل وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان القيام ، الى أقصى حد ممكن ، بتنسيق أعمالها وكفالة أكفأ تنفيذ لقراري الجمعية العامة ١٤٦/٣٣ و ٣١٣/٤١ . كما رأت اللجنة ضرورة الإبقاء على ملاك وظائف ذلك المكتب بدون تغيير الى أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك .

٥٠ - وأوصت اللجنة ، بغية ترشيد الانشطة الإعلامية ، بأن يدرج جميع ما تضطلع به إدارة شؤون الإعلام من أنشطة إعلامية فيما يتعلق بالجمعية العامة في العرض الشامل المتصل بتلك الإدارة ، الوارد في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٥١ - أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها الى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الأمين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ٣ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ؛ أنشطة صيانة السلم

٥٢ - نظرت اللجنة في الجلسة ٢١ المعقودة في ٨ أيار/مايو ، في الباب ٣ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

٥٣ - رأى بعض الوفود انه ينبغي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تعيد النظر في طول جلسات لجنتها الفرعية القانونية بهدف استخدام موارد المؤتمرات بشكل أفضل . ولاحظت اللجنة أن لجنة المؤتمرات تدرس هذه المسألة .

تحفظ

٥٤ - فيما يتعلق ببرنامج شؤون قانون البحار بالباب الفرعي جيم ، أبدى أحد الوفود تحفظا بشأن إدراج البرنامج الفرعي ٤ (خدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار) .

الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - لاحظت اللجنة أن الأمم المتحدة ستتحمل ، وفقا للمعلومات الواردة من الأمانة العامة في إطار التقديرات الأولية للميزانية البرنامجية ، ١٠٠ في المائة من تكاليف تشغيل مكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون قانون البحار كما أشير الى ذلك في الفقرة ٢ ألف - ٥٩ (أ) ؛ وبناء على ذلك تحذف العبارة الاستهلالية "مساهمة من جانب الأمم المتحدة في" .

٥٦ - أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها الى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الأمين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ٢ باء - أنشطة شؤون نزع السلاح

٥٧ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٣ المعقودة في ١١ أيار/مايو ، في الباب ٢ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

٥٨ - أكدت بعض الوفود أهمية الأنشطة الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٤ (التدريب في مجال نزع السلاح) ، ورأت وجوب إعطاء عنصر البرنامج ٤-١ (زمالات نزع السلاح) أولوية عليا . كما أعربت بعض الوفود عن رأي يفيد بعدم إعطاء أولوية دنيا لعنصر البرنامج ٢-١ (النظام الالكتروني لبيانات نزع السلاح) .

٥٩ - وارتأت بعض الوفود انه ينبغي ألا يتجاوز مستوى الموارد المخصصة من الميزانية العادية للحملة العالمية لنزع السلاح (البرنامج الفرعي ٥) مستوى الموارد المتوقعة لها من خارج الميزانية ، وذلك تمشيا مع ما لديها في الأصل من فهم للترتيبات المالية الخاصة بالحملة .

الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - لاحظت اللجنة أن نسبة كبيرة من الانشطة تتعلق بخدمة ودعم الهيئات الحكومية الدولية العاملة في ميدان نزع السلاح . وأُحيطت اللجنة علما بأن هيئة نزع السلاح تجري استعراضا لأجهزة الامم المتحدة لنزع السلاح .

٦١ - أوصت اللجنة بأن يقوم الامين العام باعداد تقرير عن أنشطة الامم المتحدة للإعلام في ميدان نزع السلاح ، وأن يقدم التقرير الى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين .

٦٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ٣ - الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار

٦٣ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٣٣ و ٣٤ المعقودتين في ١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٨٧ ، في الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

٦٤ - أعرب بعض الوفود عن الرأي القائل بوجوب إدماج وتحسين العرض البرنامجي للانشطة الإعلامية المتصلة بناميبيا ، وبوجوب استطلاع إمكانية استيعاب إدارة شؤون الإعلام للانشطة الإعلامية المتعلقة بناميبيا .

٦٥ - واعتبر بعض الوفود أن المبالغ المخصصة في الميزانية للبعثات الزائرة المقترحة من جانب مجلس الوصاية واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي أن تتمشى والعدد الفعلي لمثل هذه البعثات التي جرى ايفادها في السنوات الاخيرة .

٦٦ - وطلب بعض الوفود الاضطلاع بدراسة بشأن الالية الحكومية الدولية في ذلك المجال بغية استطلاع إمكانية الترشيد . وينبغي تقديم هذه الدراسة الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين عن طريق الهيئات الحكومية الدولية المعنية وكذلك من خلال لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة المؤتمرات .

تحفظ

٦٧- لم يكن بوسع أحد الوفود من تأييد مشاركة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في تنفيذ البرامج الواردة في الباب ٣ .

الاستنتاجات والتوصيات

٦٨- لاحظت اللجنة التدابير التي اقترحها الأمين العام لإعادة تنظيم الوحدات ذات الصلة في الأمانة العامة .

٦٩- ولاحظت اللجنة أنه لم تدرج في الباب الفرعي ألف ، عند تقديم الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، جميع هيئات تقرير السياسة . ولاحظت كذلك أنه اذا أدمجت أنشطة دعم مجلس الامم المتحدة لناميبيا في برنامج فرعي واحد ، دون الإضرار بجوهر ونواتج هذه الأنشطة ، فإن من شأن ذلك أن يزيده وضوحا .

٧٠- ولاحظت اللجنة أن تحديد الأولويات تحت الباب ٣ لا يتفق على النحو الملائم مع الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم . وبناء على ذلك ، أوصت اللجنة بتنقيح تحديد الأولويات .

٧١- أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها الى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الأمين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)

٧٢- نظرت اللجنة في جلستها ٣٧ ، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ، في الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٧٣- رأى عدد من الوفود أن الباب ٤ هو مجرد وصف لميزانية السفر : إذ أنه لم يوضح الآثار البرنامجية التي ستترتب على الأنشطة المقترحة . كما لاحظت اللجنة أنه

يتعين استعراض الباب بالاقتران مع العناصر البرنامجية ذات الصلة الواردة في الابواب الاخرى ، أي الباب ٦ (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) والباب ٢٩ (خدمات المؤتمرات والمكتبة) .

٧٤- رأت الوفود توجيه عناية لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية باجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الى الباب ٤ أثناء قيام هذه اللجنة باستعراض وظائف اللجان الرئيسية والفرعية والهيئات الفرعية الاخرى التابعة للمجلس . وفي هذا المجال ، رأت أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تأخذ في الاعتبار احتمالات وجود مجال لإحداث وفورات اضافية في نفقات سفر أعضاء هذه اللجان الرئيسية والفرعية والهيئات الفرعية الاخرى .

الاستنتاجات والتوصيات

٧٥- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٧٦- نظرت اللجنة في جلستها ٣٠ ، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ، في الباب ٥ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

٧٧- مع مراعاة الحاجة الى المرونة نظرا للمهام الفريدة التي يضطلع بها مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والتسليم بما ينطوي عليه ترتيب الاولويات من تعقيدات ، إلا أن اللجنة تشير الى التوصية الصادرة في دورتها الخامسة والعشرين بشأن تحسين شكل عرض الباب ٥ ألف في صيغ برنامجية[٣] وتعيد تأكيد وجوب بذل جهود أخرى في هذا الشأن .

٧٨- وأوصت بوجوب ادراج نص الفقرة ٣٠ (ب) من التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ (A/42/234 و Corr.1) في موضع مناسب من الباب ٥ ألف .

٧٩- ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٥ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٥ باء - مكتب اتصال اللجان الاقليمية

٨٠- نظرت اللجنة في جلستيها ٣٧ و ٣٨ ، المعقودتين في ١٣ و ١٤ أيار/مايو ، في الباب ٥ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

٨١- رأت اللجنة أنه ينبغي لمكتب اتصال اللجان الاقليمية أن يحافظ على أوثق علاقة ممكنة مع ادارات المقر المعنية بالانشطة التنفيذية .

٨٢- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٥ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٦ - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٨٣- نظرت اللجنة ، في جلستيها ٣٠ و ٣١ المعقودتين في ١٥ أيار/مايو ، في الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٨٤- كان من رأي بعض الوفود ، فيما يتعلق بالبرنامج ١ (قضايا التنمية العالمية وسياساتها) ، ما يلي :

(أ) ينبغي إيلاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ٤ - ١ (الترابطات بين الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا) وعنصر البرنامج ٦ - ٣ (الاحتمالات والقضايا الاقتصادية الناشئة) ؛

(ب) ينبغي حذف الأولوية الدنيا المعينة لعنصر البرنامج ٧ - ١ (تنمية النقل) .

٨٥- فيما يتعلق بالبرنامج ٣ (الدراسة الاستقصائية عن حالة الطاقة في إطارها الدولي) ، كان من رأي اللجنة أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ٣ - ٣ (المعلومات عن البرامج المتعددة الأطراف والثنائية والبرامج الأخرى في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة) .

٨٦- وبالنسبة للبرنامج ٤ (تحليل الحالة السكانية في العالم) ، كان من رأي بعض الوفود أنه ينبغي حذف الأولوية الدنيا المعينة لعنصر البرنامج ٤ - ٤ (علاقات الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية) .

الاستنتاجات والتوصيات

٨٧- أوصت اللجنة بدمج الناتجين '١' و '٣' من عنصر البرنامج ١ - ١ (حالة الطاقة في العالم واحتمالاتها) .

٨٨- وأوصت اللجنة بتعزيز تنسيق الأنشطة مع البرامج الأخرى ، بما في ذلك برامج ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، ومكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

٨٩- أوصت اللجنة بأن تستعمل مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحليلاتها قاعدة بيانات موحدة ، وذلك بغية تخفيض التكاليف وتحسين الاتساق . وفي هذا الصدد ، أوصت اللجنة بتحسين تنسيق أنشطة قاعدة البيانات في البرنامج ١ (قضايا التنمية العالمية وسياساتها) والبرنامج ٦ (الاحصاءات العالمية) الخاصين بالادارة والأنشطة البرنامج ذات الصلة للأونكتاد .

٩٠- وأوصت اللجنة بأن تضاف العبارة "والفقرة ١٣٦ من A/41/38" في نهاية الفقرة الفرعية (ب) في البرنامج الفرعي ٦ (رصد وتقييم الاتجاهات والمشاكل الناشئة) من البرنامج ١ (قضايا التنمية العالمية وسياساتها) . كما أوصت اللجنة بأن تضاف أيضا الى تلك الفقرة الفرعية إشارة الى قراري الجمعية العامة ١٨٠/٤١ و ٢٠٢/٤١ وأن يعكس أيضا تنفيذ النواتج الواردة تحت البرنامج الفرعي ٦ هاتين الولايتين .

٩١- وأوصت اللجنة أيضا فيما يتعلق بالبرنامج ١ بما يلي :

(أ) يصبح نص الفقرة الفرعية (ب) من البرنامج الفرعي ١ (منظورات التنمية) كما يلي : "المرجع : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (A/37/6 و Corr.1) ، الفقرات ١٠ - ١٥ الى ١٠ - ١٩ ، بصيغتها المنقحة بالفقرة ١٣٦ من A/41/38" :

(ب) اضافة اشارة الى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤١ في الفقرة الفرعية (ب) من البرنامج الفرعي ٤ (البلدان النامية : المشاكل والتوقعات) .

٩٢- وفيما يتعلق بالبرنامج ٥ (قضايا التنمية الاجتماعية العالمية) ، بعد أن أحاطت اللجنة علما بأن الباب ٦ سيخضع للتنقيح ، وأخذت في اعتبارها الاصلاحات المقترحة في التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ (A/42/234 و Corr.1) ، أوصت بأنه ينبغي كفالة إجراء تحليل مترابط للسياسة الاجتماعية والتنمية وإدماج هذا التحليل في تحليل السياسة الاقتصادية ، وأن يراعى ذلك عند إعداد التقارير ذات الصلة ، وذلك عن طريق تقسيم دقيق للعمل بين ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومكتب الأمم المتحدة في فيينا (مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) . كما لاحظت اللجنة أنه بينما عرض رصد وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة في ثلاثة برامج فرعية مستقلة ، فإن هذا النشاط يدار كنشاط واحد ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤١ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

٩٣- وفيما يتعلق بالبرنامج ٦ (الاحصاءات العالمية) ، لاحظت اللجنة أنه يجري استعراض لترشيد نمط منشورات الحوليات والتقارير الاحصائية وأوصت بأن تنعكس نتيجة الاستعراض في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٩٤- وبهذه التغييرات المذكورة أعلاه ، وأيضا باستثناء البرنامجين المقترحين ٣ (الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية) و ٥ (قضايا التنمية الاجتماعية العالمية) وبرنامج تخطيط وتنسيق البرامج ، التي سينظر فيها في الملازم المنقحة المتعلقة بالأبواب الأخرى من الميزانية البرنامجية ، أوصت اللجنة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٧ - ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية

٩٥- نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٣ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ، في الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٩٦- أعربت بعض الوفود عن التأييد العام لأعمال الادارة ، ولكنها رأت مع ذلك أن ولاية الادارة منصوص عليها بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . ورأت بعض الوفود أنه يلزم إعادة صياغة ولاية الادارة على ضوء الخبرة المكتسبة حتى الآن . وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بوجوب أن تقوم لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية باجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، بالنظر في هذه المسألة ، خلال استعراضها لأعمال الادارة ولتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٣١٣/٤١ .

٩٧- وأبلغت اللجنة بأن الادارة قد مرت مؤخرا بعملية تبسيط كبيرة لهيكلها التنظيمي ، على النحو المبين في الفقرتين ٧ - ٥ و ٧ - ٦ من الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، أدت الى تحسين حالتها المالية وتحسين إنجازها للمشاريع .

٩٨- واقترحت بعض الوفود ما يلي :

(أ) ينبغي منح أولوية عليا للعناصر البرنامجية التالية : في إطار البرنامج ١ (قضايا التنمية وسياستها) ، عنصر البرنامج ٣ - ١ (تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية) ؛ وفي إطار البرنامج ٣ (الطاقة) ، عنصر البرنامج ٣ - ١ (استخدام الحاسبات الالكترونية الصغيرة في استكشاف واستغلال الموارد الهيدوكربونية) ؛ وفي إطار البرنامج ٥ (الادارة العامة والمالية العامة) ، عنصر البرنامج ٤ - ١ (تدابير لتعزيز الانتاجية في الخدمة المدنية) ؛

(ب) في إطار البرنامج ٣ ، ينبغي حذف الأولوية العليا المعينة لعنصر البرنامج ١-١ (ترتيبات قانونية واقتصادية ومؤسسية لاستغلال موارد الطاقة الهيدرولوجية على أساس ثنائي وطني ومتعدد الأطراف) ؛

(ج) في إطار البرنامج المتعلق بالسياسة والبرمجة ، ينبغي حذف الأولوية الدنيا المعينة لعنصر البرنامج ٣ - ١ (إعداد الاجراءات والكتيبات الارشادية لتحسين عمليات المقر والعمليات الميدانية فيما يتصل بتنفيذ المشاريع) .

الاستنتاجات والتوصيات

٩٩- لاحظت اللجنة تخفيض مجموع عدد الوظائف في الادارة بنسبة ٣٠ في المائة وأشارت الى وجوب تطبيق الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ بمرونة في حالة هذه الادارة .

١٠٠- أوصت اللجنة باجراء التغييرات التالية في برامج النشاط :

(أ) ينبغي تعديل عنوان البرنامج الفرعي ٣ (الدعم التقني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية) من البرنامج ١ (قضايا التنمية وسياساتها) بحيث يصبح نصه "دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" ؛

(ب) وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٣ (دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية) ، البرنامج الفرعي ١ (جمع ونشر المعلومات عن التطورات الرئيسية في الادارة العامة والمالية العامة) من البرنامج ٥ (الادارة العامة والمالية العامة) ، ينبغي ذكر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/١٩٨٦ كولاية ؛ وبالنسبة لعنصر البرنامج ٤ - ٣ (دور الموظفين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية) ، البرنامج الفرعي ٤ (تنمية الموارد البشرية لاغراض الادارة العامة) من البرنامج ٥ ، ينبغي ذكر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤٠ كولاية .

١٠١- ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٠٢- نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٣ ، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ، في الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٣- لاحظت اللجنة أن مكتبة خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد أدمج مع مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ليكونا مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة ، وشددت على أنه لا ينبغي أن يؤثر إعادة التنظيم هذا على نوعية الخدمات التقنية التي تقدم الى الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة .

١٠٤- كما لاحظت اللجنة أنه يجري استعراض لوظائف المكاتب المعنية لتفادي أي ازدواج في العمل ، لاسيما الأعمال التي يضطلع بها مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

١٠٥- أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها الى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الأمين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

١٠٦- نظرت اللجنة في جلستيها ٣٨ و ٣٩ ، المعقودتين في ١٤ أيار/مايو ، في الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

١٠٧- رأت عدة وفود أنه ينبغي أن يتضمن عنصر البرنامج ٢ - ٧ (الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا) من البرنامج الفرعي ١ (تأمين مدونة فعالة لقواعد السلوك وترتيبات واتفاقات دولية أخرى متعلقة بالشركات عبر الوطنية) ناتجا محددا هو : "الاحتفاظ بسجل الشركات التي لها مصالح في جنوب افريقيا وناميبيا واستكماله" .

١٠٨- ورأى بعض الوفود أنه ينبغي إضافة إشارة الى قرار الجمعية العامة ١٠٨/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ الى الفقرة (ب) من البرنامج الفرعي ٢ (تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية) .

١٠٩- كما كان من رأي بعض الوفود أن وصف الناتج '١' من عنصر البرنامج ٣ - ٣ (التحويلات المالية الدولية وأثر المصارف عبر الوطنية) من البرنامج الفرعي ٣ ، ينبغي أن تكون صيغته كما يلي :

"تقرير الى اللجنة ، عن أثر المصارف عبر الوطنية وأنظمتها على اقتصادات البلدان النامية ، بما في ذلك دورها في صافي تحويل الموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ."

١١٠- ورأى بعض الوفود عدم إعطاء أولوية دنيا لعنصر البرنامج ٣ - ٣ (الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية) وعنصر البرنامج ٣ - ٦ (وضع نظم وطنية للمعلومات) . وأبلغ ممثلو المركز اللجنة بأن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة سوف تؤخذ في الاعتبار في انشطة المركز .

الاستنتاجات والتوصيات

١١١- أوصت اللجنة بالاستعاضة عن الجملة الأخيرة في الفقرة ٩ - ٣ بما يلي :

"وبالرغم من عدم تحديد مواعيد لعقد دورة استثنائية مستأنفة بشأن مدونة قواعد السلوك في الوقت الحاضر ، فقد قررت اللجنة في دورتها الاستثنائية المستأنفة ، المعقودة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تستأنف الدورة الاستثنائية للجنة في أقرب وقت ممكن وأن يتخذ قرار بشأن موعدها في موعد لا يتجاوز الدورة التنظيمية للمجلس لعام ١٩٨٨ ."

١١٢- وفيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، لاحظت اللجنة أن مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية تقع على عاتقه مسؤولية تأمين أن تكون منشوراته مستكملة ودقيقة .

١١٣- وأحاطت اللجنة علما بتأكيدات الأمانة العامة بأن ترتيبات الإبلاغ لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية لن يترتب عليها أي تغيير في عمليات المركز ولا استقلاله بذاته .

١١٤- ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لاوروبا

١١٥- نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٧ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ، في الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

١١٦- اقترح بعض الوفود حذف الأولوية الدنيا المقترح اعطاؤها لعنصر البرنامج ٣ - ٣ (نشر وتوزيع المعلومات لمساعدة رجال الأعمال في العقود التجارية) تحت البرنامج ٦ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في اوروبا) .

١١٧- واقترح بعض الوفود أيضا حذف الأولوية الدنيا المقترح اعطاؤها لعنصري البرنامج ١ - ٤ (مسائل البيئة والموارد في مجال صناعة الحديد والصلب) و ٣ - ٤ (مسائل البيئة والموارد في مجال الصناعة الكيميائية) تحت البرنامج ٥ (التنمية الصناعية في اوروبا) .

الاستنتاجات والتوصيات

١١٨- أحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الفقرة ١٠ - ٧ من الباب ١٠ والمتعلقة بتكلفة الخدمات الادارية وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة ، وأوصت بأن تعد الأمانة العامة من أجل اللجنة في دورتها المستأنفة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تقديرات لتفاصيل تكلفة خدمات الادارة وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة في مخصصات الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف حسب مراكز المسؤولية وذلك لتيسير مواءمة عرض الموارد المتعلقة باللجان الاقليمية ، وفقا للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ .

١١٩- وأحاطت اللجنة علما بقرار اللجنة الاقتصادية لاوروبا إنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة جامعة تضطلع باستعراض دقيق مفصل يرمي الى ترشيد هيكل اللجنة وهيئاتها الفرعية . وستقدم اللجنة المخصصة توصيات في الوقت المناسب الى لجنة المجلس

الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية باجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

١٣٠- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٣١- نظرت اللجنة في الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ، في الباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

١٣٢- اقترح بعض الوفود إعطاء أولوية عليا لعناصر البرنامج التالية :

(أ) في إطار البرنامج ١ (الأغذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ، عنصر البرنامج ١ ٣ = (استعراض سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية وأدائها) ؛

(ب) في إطار البرنامج ٣ (قضايا التنمية وسياساتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ، عنصر البرنامج ١ - ١ (التحليل والمساعدة بشأن قضايا خاصة تتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنطقة) ، وعنصر البرنامج ٣ - ٣ (تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا في وضع وتنفيذ السياسات وخطط العمل والبرامج والمشاريع من أجل التعجيل بالتنمية) ؛

(ج) في إطار البرنامج ٦ (التنمية الصناعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ، عنصر البرنامج ١ - ٣ (تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا والى البلدان النامية الجزرية) ، وعنصر البرنامج ٤ - ١ (تعزيز وتنمية وتحسين الكفاءة التقنية والادارية في المؤسسات الصناعية للقطاع العام) ؛

(د) في إطار البرنامج ١٠ (السكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ، عنصر البرنامج ٢ - ١ (تقديم الدعم للبلدان في وضع وتنفيذ السياسات السكانية وبرامج تنظيم الاسرة) .

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٣- لاحظت اللجنة المقرر الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثالثة والاربعين بشأن استعراض هيكل مؤتمراتها وأعربت عن أملها في أن يسفر الاستعراض عن تحسن في اداء البرنامج ومزيد من الكفاءة في أعمالها .

١٣٤- أوصت اللجنة بالتنسيق بين تعداد نواتج عنصر البرنامج ٤ - ١ (تعزيز وتنمية وتحسين الكفاءة التقنية والادارية في المؤسسات الصناعية للقطاع العام) وولاية الخطة المتوسطة الأجل .

١٣٥- ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣٦- نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٧ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧ ، في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

١٣٧- ارتأت بعض الوفود أنه ينبغي ايلاء اولوية عليا للعناصر البرنامجية التالية :

(أ) في إطار البرنامج ٤ (المستوطنات البشرية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ١ - ١ (التخطيط والادارة المتروبولية) ؛

(ب) في إطار البرنامج ٦ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ٣ - ٣ (أثر بعض السياسات الاقتصادية الكلية على اقتصادات امريكا اللاتينية) ؛

(ج) في إطار البرنامج ١٠ (العلم والتكنولوجيا في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ١ - ١ (تقييم وآثار التطورات التكنولوجية الحديثة) ؛

(د) في إطار البرنامج ١٣ (الاحصاءات في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ١ - ٣ (الدعم الاحصائي لدراسات ومشاريع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) .

١٢٨- وطلبت بعض الوفود ، أثناء المناقشة ، ايضاحا بشأن إنهاء عدد من عناصر البرنامج الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (٣) . وقد قدم ممثل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معلومات على النحو التالي :

(أ) في إطار البرنامج ٦ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ٢ - ٢ (العلاقات مع البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا) ، اقترح انهاؤه حيث أنه قد أنجز . ويجري تخطيط أنشطة أخرى متعلقة بعنصر البرنامج هذا ، بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وستدرج في الوقت المناسب في برنامج اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛

(ب) في إطار البرنامج ١٠ (العلم والتكنولوجيا في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ١ - ٤ (التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا) اقترح إنهاؤه للافتقار الى موارد كبيرة خارجة عن الميزانية ؛

(ج) في إطار البرنامج ٨ (قضايا الطاقة في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، عنصر البرنامج ١ - ٣ (سلامة نظم طاقة الريح من الوجهتين الاقتصادية والمالية في امريكا اللاتينية) ، اقترح إنهاؤه لتلافي ازدواج الجهود مع منظمة امريكا اللاتينية للطاقة .

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٩- أوصت اللجنة بأن يدمج في إطار التوجيه التنفيذي والادارة ، عنصر البرنامج ١-٤ (العلاقات الخارجية) وعنصر البرنامج ١ - ٥ (البروتوكول والامتيازات والحصانات) في عنصر برنامج واحد .

١٣٠- أوصت اللجنة بإعادة عنصر البرنامج ٥ - ٧ (التنمية الصناعية في منطقة البحر الكاريبي) في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، الذي اقترح انهاؤه ،

ليرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ تحت البرنامج ٦ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) .

١٣١- وأعربت اللجنة عن القلق لأن بعض عناصر البرنامج ، بالاضافة الى ما ذكر منها في الفقرة ١٣٨ أعلاه ، قد تضررت وعدلت بل وأنهيت للافتقار الى موارد من الميزانية العادية . وأوصت اللجنة الأمين العام بمراعاة هذا حينما يدرس اتخاذ تدابير اقتصاد أخرى .

١٣٢- ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٣٣- نظرت اللجنة ، في جلستيها ٤٢ و ٤٣ ، المعقودتين في ٢٣ و ٢٦ أيار/مايو ، في الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٤- ابرزت اللجنة أهمية البرامج الواردة في الباب ١٣ ، ولاسيما ما يتصل منها بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٣ ، المرفق) ، وأوصت بأن يضطلع بجميع التدابير اللازمة لتنفيذ البرامج على نحو مرض .

١٣٥- ووافقت اللجنة على إعطاء أولوية عليا لبرنامج العمل هذا ، وأوصت بأن يولي الأمين العام ، لدى تنفيذ تدابيره الخاصة بالاقتصاد ، عناية خاصة للجنة الاقتصادية لافريقيا حتى تتمكن اللجنة من أن تسهم اسهاما فعالا في تنفيذ برنامج العمل .

١٣٦- وأعربت اللجنة عن قلقها لما أورده ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا من ايضاح يفيد أن عدة نواتج مقررة ومبرمجة للتنفيذ خلال فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ قد تم تأجيلها أو إرجاؤها أو تخفيضها أو إنهاؤها بسبب تدابير الاقتصاد ، بما في ذلك تجميد التعيينات والتخفيضات في الاحوال المخصصة للسفر والخبراء الاستشاريين .

١٣٧- وأوصت اللجنة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان توفر موارد كافية للجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عملها وأولوياتها .

١٣٨- وأوصت اللجنة أيضا بأن يعد الأمين العام تقريرا يقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ، يتضمن معلومات عن التدابير التي يعتزم اتخاذها في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ لضمان ايلاء العناية الواجبة للأولوية التي أعطاها لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

١٣٩- وأوصت اللجنة باجراء التنقيحات التالية في الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ :

(أ) في إطار البرنامج ١ (الأغذية والزراعة في افريقيا) ، حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصري البرنامج ٣ - ١ (تشجيع التنمية الريفية المتكاملة) و ٣ - ١ (تنمية مؤسسات وخدمات ومرافق التسويق الزراعي) ؛

(ب) في إطار البرنامج ٣ (قضايا التنمية وسياساتها في افريقيا) ، حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصري البرنامج ٣ - ١ (تقديم التعاون التقني الى أقل البلدان نموا و ٣ - ٤ (دراسات متعمقة لاقتصادات أقل البلدان الافريقية نموا) و ٤ - ١ (تشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني الاقاليمي) ، وحذف الأولوية العليا المحددة لعنصر البرنامج ٦ - ٣ (المؤسسات الاقليمية للتنسيق وتحقيق التوافق بين سياسات وبرامج ادارة الموارد البشرية) ؛

(ج) في إطار البرنامج ٤ (البيئة في افريقيا) ، حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصر البرنامج ١ - ٣ (تقييم وادارة البيئة فيما يتعلق بآثار التنمية على استخدام الموارد الطبيعية ، بما في ذلك مكافحة التلوث وتصريف الفضلات) ؛

(د) وفي إطار البرنامج ١١ (الادارة العامة والمالية العامة في افريقيا) ، حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصر البرنامج ١ - ٣ (ادارة المشاريع والمؤسسات العامة) ؛

(هـ) وفي اطار البرنامج ١٥ (النقل والاتصالات والسياحة في افريقيا) ، تعطى أولوية عليا لعنصر البرنامج ١ - ٣ (التنظيم والتنسيق الشاملان للأنشطة المتصلة بتنفيذ المرحلة الثانية من عقد الامم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا) .

١٤٠- ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٤١- نظرت اللجنة ، في جلستها ٤٣ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ، في الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٢- عبرت اللجنة عن القلق لان معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لا يزال مرتفعا بدرجة كبيرة وقد أثر بشكل عكسي على تنفيذ انشطة اللجنة . وأوصت اللجنة في هذا الصدد بأن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة لتمكين اللجنة من استفياء احتياجاتها من الموظفين ، حسبما أذن به في قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٤٣ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

١٤٣- وأكدت اللجنة على ضرورة أن تتخذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خطوات فعالة من أجل زيادة تحسين أدائها البرنامجي .

١٤٤- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

١٤٥ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٣ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ، في الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

١٤٦ - طلب بعض الوفود ادراج قراري الجمعية العامة ٤١/١٨٠ و ٤١/٢٠٢ المؤرخين في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بوصفهما ولايتين للبرنامج ١ (النقد والتمويل والتنمية) ، والبرنامج الفرعي ١ (التمويل الخارجي ومشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية والقضايا النقدية الدولية) .

تحفظ

١٤٧ - أعرب أحد الوفود عن تحفظه فيما يتعلق بالانشطة الوارد وصفها في عنصر البرنامج ١ ـ ٤ (الوحدة الاقتصادية الخاصة) في اطار التوجيه التنفيذي والادارة .

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٨ - لاحظت اللجنة أن المقترحات المنقحة ، التي أعدت في ضوء الاستعراض القادم الذي سيجرى أثناء انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ستكون موضوعا لاستعراض آخر تجريه الدورة المستأنفة للجنة . وأوصت اللجنة بادراج جميع الولايات في التقديرات المنقحة مع مراعاة الآراء المعبر عنها أعلاه .

١٤٩ - أوصت اللجنة الامين العام بأن يراعي ، لدى إعداد النسخة المنقحة للباب ١٥ ، الرأي الذي أعربت عنه الوفود فيما يتعلق بتحديد الأولوية الدنيا لعنصر البرنامج ١ ـ ٤ (دعم الصندوق المشترك) تحت البرنامج الفرعي ١ (الاجراء المتعلق بالسلع الأساسية المنفردة ودعم الصندوق المشترك للسلع الاساسية) من البرنامج ٢ (السلع الاساسية) . وأحاطت علما بالتفسير الذي أورده ممثل الامين العام في هذا الصدد .

١٥٠ - أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها الى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الأمين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية

١٥١ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٣ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ، في الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ .

المناقشة

١٥٢ - اقترح بعض الوفود إدخال التعديلات التالية على الباب ١٦ :

(أ) إعطاء أولوية عليا لعناصر البرنامج ٢ ـ ٢ (اقامة صلات بين المصدرين في البلدان النامية والمستوردين في البلدان الصناعية والبلدان النامية الاخرى) و ٧ ـ ١ (رصد ودعم التدابير الدولية في مجال ترويج التجارة وتنميتها نيابة عن أقل

البلدان نموا ، بما في ذلك التدابير الناتجة عن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا) من برنامج النشاط (ترويج التجارة وتنمية الصادرات) ؛

(ب) حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصر البرنامج ٨ - ١ (تنمية قدرات ترويج التجارة لدى الغرف التجارية والمنظمات التجارية) .

الاستنتاجات والتوصيات

١٥٣ - توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١٧ - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٥٤ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٥ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ، في الباب ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

١٥٥ - أعربت بعض الوفود عن أسفها لأن التخفيض النسبي في "برنامج النشاط" الخاص بالمركز لم ينعكس بدرجة مماثلة في "دعم البرنامج : الادارة والخدمات المشتركة" . ولاحظت وفود أخرى أن تكاليف الدعم والادارة للمركز قد خفضت بنسبة مئوية أعلى في السنوات القليلة الماضية .

١٥٦ - وكان من رأي بعض الوفود ما يلي :

(أ) حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (تحقيق التوافق والتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ برنامج عمل فيينا) من برنامج النشاط (تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) ؛

(ب) إيلاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ١ - ٤ (دمج التكنولوجيات الجديدة والتقليدية داخل مجالات نظام الانتاج) وعنصر البرنامج ٤ - ١ (التعاون مع المؤسسات الوطنية لتعزيز القدرات المحلية في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) من برنامج النشاط .

الاستنتاجات والتوصيات

١٥٧ - أحاطت اللجنة علما بتأكيدات الأمانة العامة بأن ترتيبات الإبلاغ لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لن يترتب عليها أي تغيير في عمليات المركز ولا استقلاله بذاته .

١٥٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٥٩ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٥ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ، في الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

المناقشة

١٦٠ - اقترحت بعض الوفود إجراء التنقيحات التالية في الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ :

(أ) إيلاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ٣ - ٢ (النظم الايكولوجية للمشجرات والأحراج المدارية) من البرنامج ٣ (البيئة (بما في ذلك التصحر)) ؛

(ب) حذف الأولوية الدنيا المحددة لعنصر البرنامج ٥ - ١ (التلوث البحري) من البرنامج ٣ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٦١ - أوصت اللجنة ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣ - ٤ (المياه) في البرنامج الفرعي ٣ (النظم الايكولوجية الأرضية والساحلية) من البرنامج ٣ ، بإجراء المشاورات اللازمة مع جميع الحكومات المعنية ، عملا بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ [٤] .

١٦٣ - ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ .

الباب ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١٦٣ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٣ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ، في الباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٦٤ - أحاطت اللجنة علما بأن الأنشطة ستكثف في مجالي التنظيم الحضري وبناء المؤسسات فضلا عن الأخذ بنظم عالمية للمعلومات فيما يتعلق بالتدريب في مجال المستوطنات البشرية ، في البلدان النامية .

١٦٥ - وأحاطت اللجنة أيضا علما بمحتوى الفقرة ١٩ ـ ٣٠ ، بشأن تحول اهتمام المركز عن اصدار مبادئ توجيهية عامة ، الى وضع برنامج جديد للبحث ، يركز على الخبرات الوطنية في مضمار تنفيذ برامج ومشاريع المستوطنات البشرية .

١٦٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ .

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

١٦٧ - نظرت اللجنة ، في الجلستين ٣٤ و ٣٥ المعقودتين في ١٢ أيار/مايو ، في الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ .

المناقشة

١٦٨ - أحاطت اللجنة علما بالترتيبات الجديدة المتعلقة بالإشراف على الهيئات المعنية بالرقابة الدولية على المخدرات في فيينا ، وأكدت على أهمية التعاون والتنسيق فيما بينها .

١٦٩ - واقترحت بعض الوفود ايلاء أولوية عليا لعنصري البرنامج ٢ - ١ (انشاء و/أو تعزيز مختبرات المخدرات الوطنية و/أو الاقليمية) و ٢ - ٣ (تدريب موظفي المختبرات على أساليب تحديد اساءة استعمال المخدرات وتحليلها) من برنامج النشاط .

١٧٠ - وأحاطت اللجنة علما بأنه من المقرر عقد المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٧١ - أوصت اللجنة بحذف عبارة "إذا أمكن" من الناتج '٣' من عنصر البرنامج ٢ - ١ من برنامج النشاط .

١٧٢ - ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

الباب ٢١ ـ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٧٣ ـ نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٦ المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ، في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٤ ـ أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٢٢ ـ مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

١٧٥ ـ نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٠ المعقودة في ٨ أيار/مايو ، في الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

١٧٦ ـ ذكرت بعض الوفود أنه ، نظرا لوجود مكتب للاتصال في نيويورك ، ينبغي بذل كل جهد مستطاع كي يخفض إلى الحد الادنى سفر موظفي مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث إلى نيويورك .

١٧٧ ـ وأشارت هذه الوفود نفسها إلى أنه ، لزيادة تعزيز نواتج برنامج مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ينبغي دراسة الترتيبات القائمة للادارة والخدمات المشتركة ، بغية تعزيز بعض المهام في شعبة الادارة في جنيف .

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٨ ـ أحاطت اللجنة علما باعتزام الامين العام الاحتفاظ بهذا المكتب بوصفه كيانا مستقلا (الفقرة ٣٣ من A/42/234) مع السعي إلى إدخال تحسينات على أدائه في إطار الاستعراض والتقييم المقبلين الشاملين للاليات والترتيبات القائمة في نطاق المنظومة ، لتوفير المساعدة في حالات الكوارث والطوارئ ، فضلا عن التنسيق الذي يدعو اليه قرار الجمعية العامة ٣٠١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

١٧٩ - وأكدت اللجنة على دور مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، في البلدان المنكوبة بكوارث والبلدان المعرَّضة لها ، فيما يتعلق بتحسين الاستعداد للكوارث واتقائها وتأمين الإغاثة ، من أجل الحدّ من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الفادحة في المستقبل وتلافيها .

١٨٠ - وأوصت اللجنة بأن يزداد التركيز على البرنامج الفرعي ٢ (التأهب للكوارث) بدلا من التركيز الجاري على البرنامج الفرعي ٤ (الإعلام المتعلق بالكوارث) ، وبأن يُجرى ما يترتب على ذلك من تعديلات في البرامج .

١٨١ - ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٢٣ - حقوق الانسان

١٨٢ - نظرت اللجنة في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٨ أيار/مايو ، في الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

١٨٣ - اقترحت بعض الوفود الاستفادة من إعادة توزيع الموارد من الانشطة ذات الاولوية الدنيا لزيادة الموارد المخصصة لعنصر البرنامج ٣ - ٢ (الخدمات الاستشارية ودعم أنشطة التعاون التقني) وعنصر البرنامج ٤-٢ (البحوث والدراسات) .

١٨٤ - واقترحت بعض الوفود الاضطلاع بدراسة للهيئات الفرعية المختلفة المعنية بحقوق الانسان ، بغية ترشيد أعمالها ، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

١٨٥ - وأعربت بعض الوفود عن رأي مؤداه أنه ينبغي لمركز حقوق الانسان أن يستعرض برنامجه الخاص بالنشر .

تحفظ

١٨٦ - أعرب أحد الوفود عن تحفظات شديدة بشأن ما يلي :

(أ) الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ؛

(ب) اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ؛

(ج) العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (وجدير بالذكر أن الوفد لم يشترك في التصويت أو المقررات المتعلقة بهذه المسألة) ؛

(د) عنصر البرنامج ٢-١ (إزالة ومنع التمييز وحماية الأقليات والفئات القابلة للتأثر) ، الناتج '٨' : تقديم تقارير سنوية تتضمن قوائم بالمنظمات التي تدعم النظام العنصري في جنوب افريقيا .

الاستنتاجات والتوصيات

١٨٧ - وافقت اللجنة على وجوب أن تكون الموارد المخصصة لبرنامج حقوق الانسان متناسبة مع الأولوية الممنوحة لهذا البرنامج .

١٨٨ - حظيت مقترحات الأمين العام بتخفيض المتطلبات من أجل السفر والخبراء الاستشاريين بالقبول ، ولكن لا ينبغي أن يتأثر البرنامج بتخفيض الموظفين .

١٨٩ - أحاطت اللجنة علما بالتغييرات التنظيمية التي قررها الأمين العام . ولا ينبغي أن تؤدي هذه التغييرات إلى تدهور قدرة مركز حقوق الانسان على العمل بصورة فعّالة ، بل ينبغي أن تدعم مركزه وتنفيذه للبرنامج ، وتعزّز دوره .

١٩٠ - ينبغي مواصلة تحسين نوعية مضمون برامج الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وبصورة خاصة ، يجب أن تكون الاشارة إلى النواتج أكثر دقة لتيسير رصد البرنامج .

١٩١ - أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها إلى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الأمين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ٢٤ - البرنامج العادي للتعاون التقني

١٩٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٣٨ ، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ، في الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٣ - أعربت اللجنة عن التأييد بوجه عام لبرنامج العمل المقترح في إطار الباب ٢٤ ووافقت على أنه ينبغي التشديد على الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها في القطاعات التالية :

(أ) قضايا التنمية وسياساتها ؛

(ب) حقوق الانسان ؛

(ج) التجارة الدولية وتمويل التنمية ؛

(د) الاحصاءات ؛

(هـ) الادارة العامة والمالية العامة .

١٩٤ - وأوصت اللجنة بزيادة التركيز على الأنشطة التدريبية .

١٩٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٢٥ ـ محكمة العدل الدولية

١٩٦ ـ نظرت اللجنة ، في جلستيها ٢٥ و ٢٦ المعقودتين في ١٢ و ١٣ أيار/مايو ، بالنظر في الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

١٩٧ ـ أشارت اللجنة إلى أن البند ١٥ـ١ من المادة الخامسة عشرة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ينص على أن تتولى محكمة العدل الدولية إعداد المقترحات المتعلقة بالميزانية البرنامجية للمحكمة ، بالتشاور مع الأمين العام . وأعربت بعض الوفود عن خيبة الأمل لكون التقديرات الواردة تحت الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ ١٩٨٩ ، خاصة فيما يتعلق بالوظائف المؤقتة ، لا تعكس نموا سالبا في ظل الحالة الراهنة .

١٩٨ ـ إلاّ أن بعض الوفود استرعت الانتباه إلى أن ميزانية المحكمة استخدمت نفس معدل دوران الشواغر ، الذي يعتبر أعلى من المعدل العادي .

١٩٩ ـ وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن على محكمة العدل الدولية أن تقوم في المستقبل ، لدى تقديم مقترحات الميزانية البرنامجية ، بتوفير مبرر أوفى لمستوى الموارد المطلوبة . بيد أن اللجنة أشارت إلى أن هذا الباب من أبواب الميزانية البرنامجية قد استثناه الأمين العام من النظام المالي والقواعد المالية المنظمة لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠٠ ـ أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٢٦ ـ الأنشطة القانونية

٢٠١ ـ نظرت اللجنة في جلستيها ٢٦ و ٢٧ المعقودتين في ١٣ أيار/مايو ، في الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٢٠٣ - أكد بعض الوفود ضرورة توخي المزيد من الدقة في عرض مقترحات الميزانية للوظائف المؤقتة وبعض المنشورات .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠٣ - لاحظت اللجنة أن الجمعية العامة قد دعت في قرارها ٧٦/٤١ اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية إلى أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين تقريرها النهائي المتضمن لمشروع اعلان ، وأوصت بأن يتم ، بعد إنهاء عمل اللجنة الخاصة ، حذف الناتج '٢' من عنصر البرنامج ٢-٢ من البرنامج الفرعي ٢ .

٢٠٤ - ولاحظت اللجنة أن تحديد الأولويات تحت الباب ٢٦ لا يتفق على النحو الملائم مع الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم . وبناء على ذلك أوصت اللجنة بتنقيح تحديد الاولويات .

٢٠٥ - ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية ، المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٢٧ - الإعلام

٢٠٦ - نظرت اللجنة في جلستيها ٤٠ و ٤١ ، المعقودتين في ٢٢ أيار/مايو ، في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٢٠٧ - اقترح بعض الوفود توسيع الانشطة الواردة تحت البرنامج الفرعي ٢ (الإعلام المتعمق) ، عنصر البرنامج ٢-٢ (نزع السلاح) مراعاة للأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

تحفظات

٢٠٨ - اعترض أحد الوفود بشدة على الانشطة المقترحة فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال (البرنامج الفرعي ٢ ، عنصر البرنامج ٢-٩) وكان من رأيه أنه لا توجد أية ولاية لأعمال الامم المتحدة في هذا المجال .

٢٠٩ - وأعرب أحد الوفود عن اعتراضاته الشديدة على الانشطة والموارد المتصلة بها والمخصصة لبرامج الإعلام المتعلقة بقضية فلسطين والتي اقترحت في البرنامج الفرعي ٢ ، عنصر البرنامج ٢-١ ، النواتج '٥' إلى '١٠' وفي الفقرات ٢٧-٥٣ إلى ٢٧-٦١ .

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٠ - رأت اللجنة أن الاستعراض الجاري حاليا بشأن ترشيد أنشطة ادارة شؤون الاعلام وهيكلها التنظيمي يتيح الفرصة لدراسة برنامج الإعلام بأكمله . وأحاطت اللجنة علما أيضا في هذا الصدد بالبيان الذي أدلى به وكيل الامين العام لشؤون الاعلام من أنه سيتم تقديم التغييرات الرئيسية في هيكل البرنامج إلى اللجنة في دورتها المستأنفة حتي يمكن للمناقشة أن تتناول القضايا المتعلقة بكل من مضمون البرنامج وموارده في نفس الوقت .

٢١١ - أوصت اللجنة بأن يتضمن الاستعراض أيضا بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتوحيد مختلف أنشطة الإعلام المشتتة في أنحاء الامانة العامة ، داخل ادارة شؤون الاعلام ، وفقا للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ .

٢١٢ - وأوصت اللجنة بأن يكون من بين الاهداف الرئيسية لبرنامج الاعلام نشر المعلومات عن أنشطة الامم المتحدة على أساس عالمي وشامل ، بما في ذلك المستويات الشعبية ، بغية تعزيز احترام المثل العليا للمنظمة . ورحبت اللجنة بالنهج الجديد الذي أعرب عنه وكيل الامين العام من أنه يلزم لادارة شؤون الاعلام أن تتسم بالابتكار في بلوغ هذا الهدف .

٢١٣ - وفيما يتعلق بالناتج '٣' من عنصر البرنامج ٢-٢ من البرنامج الفرعي ٢ (نزع السلاح) . أوصت اللجنة بالاستعاضة عن عبارة "باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية" بعبارة "بجميع لغات الجمعية العامة الست" .

٢١٤ - وأوصت اللجنة باتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بالعمل الذي دعت اليه الجمعية العامة في قرارها ٨٣/٣٨ باء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ والمتعلق بالوحدة الكاريبية في شعبة الخدمات الاذاعية بادارة شؤون الاعلام .

٢١٥ - ولاحظت اللجنة أن تحديد الاولويات تحت الباب ٢٧ لا يتفق على النحو الملائم مع الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم . وبناء على ذلك أوصت اللجنة بتنقيح تحديد الاولويات .

٢١٦ - ومع مراعاة التغييرات الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الباب ٢٨ - الادارة والتنظيم

٢١٧ - نظرت اللجنة في جلستيها ٣٨ و ٣٩ ، المعقودتين في ٢١ أيار/مايو ، في الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٨ - لاحظت اللجنة تحسين شكل العرض البرنامجي لهذا الباب .

٢١٩ - أشارت اللجنة الى الاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ واستجابة الامين العام في هذا الشأن ، وشددت على أهمية تأمين استقلال شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وكفاءة أدائها الوظيفي .

٢٢٠ - أرجأت اللجنة الاعتماد النهائي لهذا الفرع من تقريرها إلى دورتها المستأنفة لحين تلقي معلومات من الامين العام عن الآثار الاضافية المترتبة في البرامج والميزانية .

الباب ٢٩ - خدمات المؤتمرات والمكتبة

٢٢١ - نظرت اللجنة في جلستيها ٣٩ و ٤١ ، المعقودتين في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ، في الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

المناقشة

٢٣٢ - لاحظت بعض الوفود الدور المحوري الذي تضطلع به ادارة شؤون المؤتمرات فيما يتعلق بالانشطة البرنامجية للمنظمة ، وأعربت عن رأيها ببذل الجهود لتحقيق قدر أكبر من الفعالية لموازنة التخفيضات في الموارد في إطار هذا الباب من أبواب الميزانية ، وذلك حتى يمكن المحافظة على مستوى خدمات المؤتمرات التي تتطلبها المنظمة .

٢٣٣ - ولاحظت بعض الوفود تاكيدات ممثل الامين العام بأن الموارد اللازمة لهذا البرنامج والمستندة إلى مبدأ الميزنة الكاملة سوف تكفي لتلبية الاحتياجات من خدمات المؤتمرات بما يتسق مع خطة الاجتماعات والمؤتمرات على مدى السنوات الخمس الماضية .

٢٣٤ - ورأي بعض الوفود أن وظائف التحرير بادارة خدمات الامانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية قد أسندت إلى مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة بدلا من نقلها إلى ادارة شؤون المؤتمرات حسبما تقضي الاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ . وكان من رأي بعض الوفود أن جعل وظائف التحرير التي تمارسها حاليا مختلف ادارات الامانة العامة مركزية في ادارة شؤون المؤتمرات سيكون مفيدا من حيث تحسين الفعالية والاقتصاد في أعمال الامانة العامة في هذا الميدان . وكان من رأي وفود أخرى أن هذا التنسيب للمكتب الجديد لوكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة لا يقلل من فعالية الخدمة .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٥ - واتفقت اللجنة على أنه بالنسبة لبرنامج المنشورات ينبغي لمجلس المنشورات أن يعمل على تيسير مراقبة ملائمة للنوعية في ادارات كل من المؤلفين .

٢٣٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

جيم - التقييم

١ - التقييم المتعمق لبرنامج خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات

٢٢٧ - نظرت اللجنة في جلستيها ٣ و ٤ ، المعقودتين في ٢٧ نيسان/ابريل ، في تقرير الامين العام بشأن التقييم المتعمق لبرنامج خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات (E/AC.51/1987/11) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٨ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الامين العام ، ورحبت عموما بنوعية الوثيقة ككل ، وأكدت على أهمية هذا النوع من الدراسات التقييمية كأداة ادارية لتعزيز كفاءة وفعالية عمل الامانة العامة . وأشار عدد من الوفود ، مع هذا ، إلى أن الطابع التقني الرفيع للتقرير يفرض بعض القيود الطبيعية على مناقشة نقاط محددة ترد في بعض التوصيات ويتعلق كثير منها بمسائل إدارية بصفة أساسية .

٢٢٩ - وجرت الاشارة بشكل خاص إلى التوصيات الواردة في الفقرات ٩٩ و ١١٦ و ١١٧ ، على النحو الموجز في الفقرات من ١ إلى ٢٣ من تقرير الامين العام . ولاحظت الوفود ان كثيرا من التوصيات يتعلق بقضايا تتصل بالتغيرات الهيكلية وبادارة شؤون الموظفين وهما من اختصاص الامين العام بوصفه المسؤول الاداري الاول . وأشيرت بعض الشكوك لذات السبب عما اذا كان من الملائم أن تبدي اللجنة رأيها في جوانب معينة من بعض التوصيات . واتجه الرأي بصفة عامة إلى أن الموضوع المهم والخطير ، والذي كان ينبغي البت فيه منذ مدة وتناوله كمسألة ذات أولوية ، هو المفاضلة بين المركزية أو اللامركزية ، كما أشير إلى ذلك في الفقرة ٣٠ .

٢٣٠ - ومع أخذ الوفود في الاعتبار النقاط الواردة في الفقرة ٢٢٩ أعلاه واختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالآثار المالية التي قد تترتب على التوصيات ، فقد كان من رأيهم مع ذلك ، أن التنفيذ ينبغي أن يتم من خلال اعادة توزيع الموارد بقدر الامكان ، وأن يدمج بالتدريج في الدورة البرنامجية ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للآثار الهيكلية والادارية والآثار الاخرى . وأبلغ ممثل الامين العام اللجنة انه ليس من المستهدف طلب موارد اضافية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وأبلغت اللجنة انه إذا طرأت حاجة إلى موارد اضافية فان الامين

العام سيتبع الاجراءات العادية في سياق تقديراته المنقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٢٣١ - وأوصت اللجنة بتحديد الاولويات في برنامج خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات . وأكدت الوفود في هذا الصدد على الاهمية الفائقة لبرامج تدريب الموظفين ، على نحو ما تناوله النقاش في تقرير الامين العام .

٢٣٢ - وأوصت اللجنة كذلك بايلاء الاهتمام اللازم للمواءمة بين نظم المعلومات والمعدات على نطاق منظومة الامم المتحدة وإلى الحاجة أيضا إلى استخدام هذه المرافق بطريقة تضمن فعالية التكاليف . وينبغي أن يكون الهدف العام للتجهيز الالكتروني للبيانات هو زيادة انتاجية المنظومة ، ورئي أن كفاءة المنظمة يمكن تعزيزها من خلال ادخال تحسينات في ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية ودوائر التشغيل الآلي ، على النحو المتوخى في تقرير الامين العام .

٢ - تقارير قررت اللجنة سرعة النظر فيها

٢٣٣ - نظرت اللجنة في جلستيها ٩ و ١٠ المعقودتين في ٣٠ نيسان/ابريل في التقارير التالية :

(أ) التقرير المرحلي للامين العام بشأن التقييم المتعمق لبرنامج حقوق الإنسان (E/AC.51/1987/2) ؛

(ب) تقرير الامين العام بشأن تنفيذ التوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بتمويل من برنامج الامم المتحدة الإنمائي في مجال المصنوعات (E/AC.51/1987/3) ؛

(ج) التقرير المرحلي للامين العام بشأن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقضايا التنمية وسياساتها (E/AC.51/1987/6) ؛

(د) تقرير الامين العام بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين بشأن أعمال إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية (E/AC.51/1987/7) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٤ - أكدت اللجنة مرة أخرى في مناقشتها بشأن التقييم بوجه عام على أهمية التقييم في أعمالها وأثنت على الأمانة العامة لنوعية التقارير المعروضة عليها . ولاحظت أيضا أنه تم إحراز تقدم كبير في تطوير نظام للتقييم داخل الأمم المتحدة .

٢٣٥ - أوصت اللجنة بما يلي :

(أ) لضمان قيام اللجنة باتخاذ المقررات والتوصيات الملائمة ، ينبغي أن تقدم تقارير التقييم في المستقبل توصيات في فئتين منفصلتين : تشمل الأولى التوصيات التي تقع في إطار اختصاصات الأمين العام للتنفيذ على أن تتضمن بالقدر الممكن بيانا بالتدابير التي اتخذت بالفعل أو التي يفكر الأمين العام في تنفيذها ، وتضم الثانية التوصيات التي تتطلب دراسة أو موافقة أو إجراء من جانب الهيئات الحكومية الدولية ؛

(ب) لا تزال منهجيات التقييم في حاجة إلى مزيد من التحسين لا سيما أدوات القياس كالاستبيانات والمقابلات ، ليتسنى ضمان جمع البيانات الموثوقة التي يمكن منها استخلاص استنتاجات سليمة .

٢٣٦ - أكدت اللجنة من جديد أهمية وضرورة ادماج التقييم في دورة تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها بغية تحسين وتعزيز إعداد البرامج وتنفيذها . ولذلك ينبغي أن تكون دراسات التقييم ملائمة من حيث التوقيت حتى تكون ذات صلة بدورة البرامج . وأوصت اللجنة في هذا الصدد بأنه ينبغي للتقارير المرحلية عن دراسات التقييم المتعمق ، إلى جانب التماسها لإرشادات من اللجنة حول الأهداف والنطاق والأبعاد والمنهجية ، أن توفر أيضا ما يمكن استقاؤه من نتائج من المعلومات المتوفرة بالفعل .

(أ) تنفيذ التوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين بشأن أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المصنوعات

٢٣٧ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام (E/AC.51/1987/3) وأعربت عن ارتياحها لاستجابة كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو ملموس عن طريق البدء في اتخاذ اجراءات وتنفيذها بناء على توصيات اللجنة . وأيدت اللجنة الاستنتاجات والتوصيات كما وردت في الفقرات من ٨٠ إلى ٨٦ من التقرير مع اشارة خاصة إلى ما يلي :

(أ) ينبغي أن يمتد البرنامج التدريبي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي على نحو منتظم ليشمل بلدانا اضافية مستفيدة على النحو الذي تسمح به الموارد ؛

(ب) ينبغي أن يشترك برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في إجراء سلسلة من التقييمات الرجعية الاثر للمشاريع في قطاع فرعي معين أو مجال معين من مجالات الاهتمام باستخدام شكل موحد للعرض تجمع نتائجه في تقييمات مواضيعية لقطاع باكمله أو لمجال من مجالات الاهتمام ؛

(ج) تم حث برنامج الامم المتحدة الإنمائي على الإسراع باعماله المتعلقة بتنقيح كتيب السياسات والإجراءات المتصلة بتخطيط البرامج والمشاريع وصياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها مع التسليم الكامل بدور الحكومات في تحديد أهدافها وأغراضها الإنمائية ؛

(د) ينبغي أن ينظر برنامج الامم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة (في هذه الحالة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) في وضع مبادئ توجيهية قطاعية ؛

(هـ) من أجل تعزيز فعالية مكتب التقييم المركزي التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، يتعين إيلاء الاعتبار لنقله إلى مكتب مدير البرنامج ؛

(و) ينبغي أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بدعوة مجلس التنمية الصناعية لليونيدو ومجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لدراسة توصيات الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى جانب الاستنتاجات التي تتوصل اليها اللجنة .

(ب) تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين بشأن أعمال إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية

٢٣٨ - قررت اللجنة النظر في التوصيات الواردة في تقرير الامين العام (E/AC.51/1987/7) مع نتائج الاستعراض الجاري لإدارة التعاون التقني لاغراض التنمية حسب الولاية المسندة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . ولوحظ ضرورة وجود معايير أكثر دلالة لقياس أداء الإدارة . وتم الاعراب عن القلق بشأن استمرار اللجوء إلى ترتيبات متجزئة في مجال التقييم داخل الإدارة رغم الترحيب بالتعاون في ذلك المجال مع الهيئات الاخرى .

(ج) التقييم المتعمق لبرنامج قضايا التنمية وسياساتها

٢٣٩ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير المرحلي للأمين العام (E/AC.51/1987/6) وأيدت المقترحات الواردة فيه . وأوصت باختيار اللجنة الاقتصادية لافريقيا كممثل للجان الاقليمية في أنشطة البحث وتحليل السياسات والتعاون التقني التي يتم تنفيذها على الصعيد الاقليمي . ولوحظ في هذا الصدد ضرورة أن تمكن الدراسة اللجنة الاقتصادية لافريقيا من تحديد الأولويات في الانشطة التي تضطلع بها لوضع برنامج عمل من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية من خلال جهود التعاون الاقليمي ودون الاقليمي .

٢٤٠ - وأوصت اللجنة بأن ينظر التقييم بعين النقد إلى مدى استجابة أعمال البحث وتحليل السياسات التي تضطلع بها الأمانة العامة لاحتياجات الحكومات في مجال قضايا التنمية وسياساتها على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩[٥] ، وأن يتضمن تقديرا لمدى ما أسفرت عنه أنشطة التعاون التقني من زيادة في قدرة البلد المستفيد على القيام بتحليل للسياسات في عملية اتخاذ القرارات وفي الانشطة الانمائية .

(د) التقييم المتعمق لبرنامج حقوق الإنسان

٢٤١ - أيدت اللجنة النهج الذي ينبغي اتباعه في التقييم على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (E/AC.51/1987/2) . وأوصت اللجنة بما يلي :

(أ) ضرورة استعراض البرنامج بأكمله بغية تحديد مجالات الازدواجية والتوصية بالتدابير الكفيلة بتعزيز فعالية تخطيط البرامج وتنفيذها ؛

(ب) ضرورة الحصول على مزيد من المدخلات من المستخدمين النهائيين غير الحكوميين في إطار الموارد المتاحة ومن خلال الوسائل المنهجية الملائمة بما في ذلك الاستبيانات والمقابلات وإعداد الأوراق وأفرقة الخبراء وما شابه ذلك ؛

(ج) عند استعراض سبل تحسين عملية صياغة الصكوك الدولية (E/AC.51/1987/2 ، الفقرة ١٣(ب)) ينبغي أن يدرس المسؤولون عن التقييم أيضا الاجراءات اللازمة لضمان إيلاء الاعتبار الواجب للإطار القانوني الدولي الثابت .

دال - المنشورات المتكررة للامم المتحدة

٢٤٢ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٩ و ١٠ المعقودتين في ٣٠ نيسان/ابريل ، في تقرير الامين العام عن المنشورات المتكررة للامم المتحدة (E/AC.51/1987/12) ، وأحاطت علما به .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٣ - قررت اللجنة أن تحيل المسألة إلى لجنة المؤتمرات للنظر فيها مرة أخرى إذ أن تلك الهيئة ، طبقا للتوصية ١ (ب) لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة[٦] ، والتي صدرت بها ولاية بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ ، سوف تضيف المسائل المتعلقة بالمنشورات إلى اختصاصاتها الجديدة ، وأبدى الممثلون الملاحظات التالية :

(أ) يبدو أن منشورات احصائية كثيرة تفقد جدواها بسبب الفترة التي تنقضي ما بين جمعها ونشرها . وهناك أيضا بعض الازدواجية بين المنشورات الصادرة في المقر والمنشورات التي تصدرها اللجان الاقليمية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يطلب إلى مجلس المنشورات أن يستعرض برامج المنشورات الخاصة بالمقر وباللجان الاقليمية وأن يتخذ اجراء مناسبا ؛

(ب) ينبغي وضع مبادئ توجيهية للتمييز بين المنشورات المتكررة وغير المتكررة وتحديد كل منهما بوضوح .

ثالثا - مسائل التنسيق

ألف - التنسيق في الامم المتحدة وفي منظومة الامم المتحدة

٢٤٤ - نظرت اللجنة ، في جلساتها ١١ و ١٣ و ١٤ المعقودة في ١ و ٤ و ٥ أيار/مايو ، في تقرير الامين العام عن التنسيق في الامم المتحدة وفي منظومة الامم المتحدة (A/42/232-E/1987/68) .

المناقشة

٣٤٥ - أُعد تقرير الامين العام عن التنسيق في الامم المتحدة وفي منظومة الامم المتحدة استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وتناول طرائق التنسيق وآلياته . وسلمت الوفود باهمية الموضوع وأعربت عن تقديرها للتحليل المقدم في الوثيقة ، ولكنهم أعربوا عن وجهة نظر مفادها أنه كان يمكن تحسين التقرير لو أُدمج فيه أيضا موجز موحد للاستنتاجات والتوصيات .

٣٤٦ - ورأت الوفود أن التنسيق ، بوصفه موضع اهتمام مشترك ، ينبغي أن يشمل جميع الانشطة وينبغي اتباعه بصفة مستمرة . ويجب أن يكون وسيلة لتحقيق غاية ، لا غاية في حد ذاته ، وأن يهدف إلى تحديد أوجه القصور وتعزيز فعالية ونوعية أنشطة مؤسسات منظومة الامم المتحدة وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الدول الاعضاء . واتفق على أن التنسيق ، بوصفه أداة من أدوات السياسة لتحسين أداء ونواتج مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، ينبغي أن يهدف أيضا إلى تجنب الازدواجية والقضاء على التداخل وتحسين فعالية التكاليف . ولاحظت بعض الوفود انتشار آليات التنسيق ثم وجهت الاهتمام إلى التكلفة التي تنطوي عليها عملية التنسيق ذاتها .

٣٤٧ - وتساءلت الوفود عن الحاجة إلى مثل هذا العدد الكبير من آليات التنسيق الرسمية والبالغ ٩٤ آلية على المستوى المشترك بين الامانات ، وحثت على تحسين فعالية جهاز لجنة التنسيق الادارية عن طريق تبسيطه وتخفيضه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ والتوصيات ذات الصلة المقدمة من اللجنة .

٣٤٨ - وفي الوقت الذي لوحظت فيه ضرورة توفير الاحترام التام لمركز المؤسسات ، شددت الوفود على أهمية اتفاقات العلاقة فضلا عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان التنسيق وفقا لميثاق الامم المتحدة . وأعربت بعض الوفود عن وجهة نظر مفادها أنه نظرا لان التنسيق موضع اهتمام على نطاق المنظومة ، ينبغي أن تراعي الوكالات المتخصصة بدقة المقررات ذات الصلة المتخذة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات اللجنة . وشُدّد أيضا على أهمية متابعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاجراء حوار مستمر مع المنظمات . ويمكن أن يتخذ هذا الحوار شكل دراسة متعمقة يجريها المجلس لتقارير المنظمات مع مشاركة الوكالات المتخصصة في هذه المناقشة . وقُدمت اقتراحات للنظر في زيادة فترة انعقاد الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق وتسهيل مشاركة عدد أكبر من أعضاء اللجنة فيها .

٢٤٩ - وفيما يتعلق بآليات التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة خارج لجنة التنسيق الإدارية ، أُبديت ملاحظات مواتية فيما يتعلق بالترتيبات المخصصة الموضوعة للتنسيق بين الانشطة استجابة لحالة الطوارئ في افريقيا . وفي الوقت الذي اتفق فيه على أنه يمكن استخلاص دروس مفيدة من تجربة المنظومة في الاستجابة لهذه الازمة ، لاحظت بعض الوفود أن عمليات الطوارئ في افريقيا كانت حالة استثنائية وأن الترتيبات المخصصة وإن كانت فعالة ، فإنها ليست قابلة للتطبيق العام بالضرورة .

٢٥٠ - وتساءلت بعض الوفود عن الحاجة إلى ادراج الفرع الخامس المتعلق بالترتيبات المشتركة بين الوكالات لتنسيق الانشطة المتصلة بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية كفرع مستقل في التقرير . ولاحظت وفود أخرى أن الفرع الخامس يستجيب لطلب المجلس الوارد في قراره ٦٥/١٩٨٦ . ولاحظوا أيضا أن الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة لإدماج المرأة في التنمية لا يمكن اعتبارها إلا أداة ممكنة للتنسيق وبصفتها هذه لا يمكنها أن تشكل إطارا لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة من جميع جوانبها .

٢٥١ - ولم تؤيد الوفود التأكيدات الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ بشأن الانتفاء النسبي للازدواجية والتداخل فيما بين الوكالات المتخصصة وبشأن الاداء الفعال لجهاز التنسيق القائم .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٥٢ - رأت اللجنة أنه نظرا لأن موضوع التقرير يتعلق بمنظمات وهيئات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، ينبغي أن يتاح تقرير الامين العام ، بالاقتران مع الاجزاء ذات الصلة من تقرير اللجنة ، للجنة الخاصة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسة هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

٢٥٣ - وسلّمت اللجنة بأن التنسيق كان أحد الشواغل المستمرة والهامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . واقترحت اللجنة ، بعد أن أحاطت علما بالملاحظة التي وردت في تقرير الامين العام بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يرضَ أبدا عن أدائه ، مواصلة تعزيز ودعم دور المجلس بوصفه الهيئة الحكومية الدولية المركزية لتنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة . وينبغي النظر في التدابير العملية الواردة في الفقرات

٢٨ إلى ٣٠ من التقرير . وأوصت اللجنة بزيادة التفاعل والتغذية المرتدة المتبادلة في مداولات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية التابعة للمجلس ، من ناحية ، ولجنة التنسيق التابعة له من ناحية أخرى في نظر المسائل الموضوعية .

٢٥٤ - ووافقت اللجنة على أنه ينبغي مواصلة متابعة مبدأ إعداد برامج العمل كل سنتين بالنسبة للمسائل الملائمة وينبغي أيضا أن يعمل المجلس عن كثب مع اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في هذا الصدد .

٢٥٥ - وأعربت اللجنة عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي للمجلس أن يحسّن التعاون والتنسيق بين المقر واللجان الإقليمية . وينبغي أن تدمج في الوثائق التي تُعد عن المسائل الموضوعية كي ينظر فيها المجلس مدخلات ذات سياق عالمي وينبغي إحالة الأجزاء ذات الصلة من تقارير اللجان الإقليمية أو أجهزتها الفرعية إلى الهيئات الحكومية الدولية الاخرى للنظر فيها .

٢٥٦ - وشددت اللجنة على ضرورة تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس في منظومة الامم المتحدة وفقا للمادة ٦٤ من الميثاق ، ولاسيما عن طريق تلقي تقارير منتظمة من الوكالات المتخصصة ، بما فيها تقارير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات المجلس .

٢٥٧ - واقترحت اللجنة ربط تصريف المجلس لاعماله فيما يتعلق بالتنسيق في الامم المتحدة وفي منظومة الامم المتحدة بنظر المجلس في المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعماله .

٢٥٨ - وشددت اللجنة على الحاجة المستمرة إلى تنسيق الانشطة التنفيذية لاغراض التنمية ، كما شددت على أن المسؤولية الرئيسية عن تنسيق الانشطة التنفيذية على الصعيد القطري لازالت هي مسؤولية البلد المستفيد المعني وان موافقته على تعيين المنسق المقيم ذات أهمية فائقة . وأكدت اللجنة أهمية دور المنسقين المقيمين في تعزيز فعالية الانشطة التنفيذية للمنظومة على الصعيد القطري . ولقد لوحظ أن الامانة العامة سوف تتصدى لهذه المسالة وغيرها من المسائل في مجال الانشطة التنفيذية في التقرير السنوي للامين العام عن هذا الموضوع .

٢٥٩ - ووافقت اللجنة على أنه من الضروري ادخال تحسينات نوعية على مداولات الاجتماعات المشتركة بين اللجنة ولجنة التنسيق الادارية . وشددت اللجنة على أهمية

أن تسفر الاجتماعات المشتركة عن توصيات عملية يمكن لامانات ومجالس ادارات مؤسسات المنظومة أن تتابعها . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي أن تهدف الاجتماعات المشتركة إلى التقدم بتوصيات . ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جانبه أن يكفل اعتماد هذه التوصيات في قراراته المتعلقة بتقرير رؤساء الاجتماعات المشتركة . وشدد أيضا على ضرورة الاضطلاع بأعمال تحضيرية مسبقة للاجتماعات المشتركة .

٢٦٠ - وأكدت اللجنة على وجود حاجة إلى مزيد من التنسيق الفعال على المستوى المشترك بين الامانات ، كما شددت على أهمية دور لجنة التنسيق الادارية في هذا الصدد . ورأت اللجنة أنه ينبغي للمنظمات أن تتابع التنسيق بنشاط بوصفه أداة لتنسيق جهودها في الاستجابة إلى احتياجات الحكومات . ولاحظت اللجنة أن جهاز لجنة التنسيق الادارية مازال معقدا وأوصت بأنه ينبغي للجنة التنسيق الادارية أن تكثف استعراض سير أعمالها بغية تحسين شكل دراساتها ومحتواها وأن تبسط أجهزتها الفرعية وأن تخفض من تكاليفها تخفيضا كبيرا . واتفق أيضا على أنه ينبغي أن تكون تقارير لجنة التنسيق الادارية ذات طبيعة تحليلية أكثر وان يقل التركيز في محتواها على ردود الافعال ويتسم بالمزيد من الموضوعية ، وان تركز على أوجه القصور في التنسيق مع اتاحة قدر ملائم من المسؤولية تجاه الحكومات .

٢٦١ - وفي الوقت الذي أكدت فيه اللجنة دور التنسيق العام والرئيسي الذي يضطلع به مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، فإنها أوصت بأنه ينبغي للمدير العام أن يقوم بدور قيادي أكثر فعالية من أجل كفالة تحقيق الترابط والتنسيق بين جميع الانشطة وتوفير الادارة الفعالة لها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بأعمال مختلف الامانات المكونة لمنظومة الامم المتحدة .

باء - التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات

١ - الاستعراض الشامل لعدة منظمات المتعلق بالخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٢٦٢ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٥ و ٦ ، المعقودتين في ٢٨ نيسان/ابريل ، في تقرير الامين العام بشأن الاستعراض الشامل لعدة منظمات والمتعلق بالخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/1987/51) .

المناقشة

٢٦٣ - ترد الاشارة إلى مشكلة تعريف وتحديد مفهوم تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الفقرة ٩٣ وفي مواضع أخرى من تقرير الامين العام . وكان رأي بعض الوفود ان مشكلة التعريف هي مشكلة مصطنعة ، اذ ان برنامج عمل فيينا(٧) ذاته يوفر توجيها كافيا واطارا شاملا . بيد أن وفودا أخرى وافقت على الرأي الذي أبداه الامين العام والقائل بأن مشكلة التعريف تمثل عقبة خطيرة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا وكذلك فيما يتعلق بإعداد التقرير .

٢٦٤ - وفي ضوء الخبرة المكتسبة منذ عام ١٩٧٩ ، على النحو الوارد في تقرير الامين العام ، أعربت بعض الوفود عن شكوكها ازاء الاتجاه العام فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا ، واقترحت اجراء استعراض واف لأهدافه وانجازاته . بيد أن وفودا أخرى رأت ان التنفيذ غير المرضي لبرنامج عمل فيينا يعزى في المقام الاول إلى عوامل خارجية ، من بينها عدم توفر الارادة السياسية الكافية .

٢٦٥ - وفيما يتعلق بمسألة انشاء قاعدة بيانات عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وعلى الرغم من تسليم بعض الوفود بجدوى قاعدة البيانات هذه ، فان وفودا أخرى شككت في الحاجة إلى متابعة التوصية الواردة في الفقرة ٩٨ (ز) من تقرير الامين العام في ضوء الموارد الاضافية التي قد تتطلبها . وابديت ملاحظة مفادها انه ينبغي توفير بيانات مماثلة في مختلف قواعد البيانات الاخرى التي يحتفظ

بها داخل منظومة الامم المتحدة . واقترح بعض الوفود ان تترك للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية مسالة البت في انشاء قاعدة للبيانات .

٢٦٦ - وفيما يتعلق باجراء التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات في المستقبل ، أبدي اقتراح يدعو إلى ايجاد رابطة أوثق بين هذه التحليلات ودراسات التقييم ، وذلك بغية تحسين نوعية التحليلات المقبلة .

٢٦٧ - ورأت بعض الوفود أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار امكان استخدام خطة متوسطة الاجل على صعيد المنظومة في المستقبل في هذا المجال . ورأت بعض الوفود أيضا أن التركيز على مجال واحد من مجالات البرامج لا يقدم بديلا مناسبا وسيكون مخالفا للتوجيهات الواردة في برنامج عمل فيينا .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٨ - اعتبر تقرير الامين العام الذي يجمع بين استعراض شامل لعدة منظمات متعلق بالخطط المتوسطة الاجل وتحليل برنامجي ، مفيدا على وجه العموم . وأعرب عن اراء مفادها ان التقرير شامل ، ولكن المنهجية المستخدمة في التقرير ، حسبما ذكرت بعض الوفود ، كانت روتينية إلى حد ما ولم تركز كثيرا على الناتج العملي للانشطة التي جرى الاضطلاع بها أو على نوعيتها . على أن وفودا أخرى رحبت بالنهج الكمي الذي استخدم في هذا التقرير بالذات ، والذي وفر الاساس لنتائج تم استخلاصها بشكل موضوعي .

٢٦٩ - وأعربت اللجنة عن خيبة أملها لان اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على اعتماد برنامج عمل فيينا ، لم تتمكن ، بسبب ظروف مختلفة ، من الوفاء بالدور التنسيقي المنوط بها بموجب برنامج عمل فيينا ومن قِبَل الجمعية العامة . بيد أنه أشير إلى ان اللجنة الحكومية الدولية ستقوم بالنظر في المسالة في دورتها التاسعة . وأشارت بعض الوفود ، في هذا السياق ، إلى المشكلة التي تواجه اللجنة الحكومية الدولية فيما يتعلق بربط المناقشة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية العالمية بالبرامج على الصعيدين القطري والاقليمي . وأشير ايضا إلى أنه على الرغم من وجود فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بالعلم والتكنولوجيا ، فلا تزال هناك حاجة إلى تحسين التنسيق في هذا المجال . ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من تاييد الجمعية العامة لبرنامج عمل فيينا وان البرنامج يتطرق مباشرة لمنظومة الامم المتحدة ، فإن

معظم الخطط المتوسطة الاجل والوثائق المماثلة لمختلف المؤسسات داخل منظومة الامم المتحدة لم تشر صراحة إلى برنامج عمل فيينا ، ولم تربط أنشطتها بالمجالات البرنامجية الثمانية للخطة التشغيلية لتنفيذه (A/CN.11/12 و Corr.1) .

٢٧٠ - وكان من رأي اللجنة ان التنسيق الملائم في الميدان يعتمد إلى حد ما على توافق الاراء السياسي ، ولاسيما فيما يتعلق بالالية ومجالات الاولوية والاهداف المتعلقة بالتعاون في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وفي هذا الصدد ، سلمت اللجنة بوجوب ايلاء أولوية أكبر لبرامج المساعدة التقنية لصالح البلدان النامية .

٢٧١ - وأوصت اللجنة بأن تنصب الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا على الحاجة إلى تعزيز التعاون العملي في مجالات محددة وايلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية ولتعزيز طاقاتها المحلية .

٢٧٢ - وأكدت اللجنة الاهمية الفائقة لتنسيق الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، الامر الذي يتعين متابعته بشكل فعال وتعزيزه باستمرار . وينبغي ان يكون هذا التنسيق جزءا لا يتجزأ من عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن يسفر التنسيق عن نتائج عملية لتحسين اداء وناتج مؤسسات منظومة الامم المتحدة .

٢٧٣ - ولا تزال اللجنة تدرك ان الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة بوصفها أداة للتنسيق لا تزال في مرحلة تجريبية ، ودعى إلى توخي الحذر ازاء استخدام الخطط المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة .

٢٧٤ - ولاحظت اللجنة ان برنامج عمل فيينا أوصى بانشاء شبكة معلومات عالمية . ولاحظت ايضا ان توصية اللجنة الحكومية الدولية فيما يتعلق بامكانية اقامة شبكات علمية وتكنولوجية ، على غرار نظام الاحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية ، تمتد لتشمل جميع العلوم والتكنولوجيات . وهذه مسألة يمكن للجنة الحكومية الدولية ان تنظر فيها في دورتها التاسعة .

٢٧٥ - وقررت اللجنة ان تؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٩٨ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من تقرير الامين العام ، مع التعليقات التالية :

(أ) في ضوء ان المتابعة الفعالة للاولويات على نطاق المنظومة والتي تحددها اللجنة الحكومية الدولية تتوقف على وضوح وامكانية تنفيذ الطلبات الواردة في قراراتها ، وافقت اللجنة على ان توازن اللجنة الحكومية الدولية دورها العام المتعلق بالسياسات عن طريق توضيح أولويات محددة تكون أكثر قابلية للمتابعة وان تبين في قراراتها المتابعة المتوقعة من المنظمات المعنية ؛

(ب) رأت اللجنة ان التنسيق الفعال ينبغي ان يبدأ على الصعيد الحكومي الدولي بارشاد واضح فيما يتعلق بالسياسات ، وأوصت بتحسين الاتصال بين اللجنة الحكومية الدولية وغيرها من هيئات الادارة التابعة للمنظومة في هذا المجال . وفي هذا الخصوص تحتاج قرارات ومقررات اللجنة الحكومية الدولية بوصفها الهيئة الحكومية الدولية المركزية في هذا المجال ، إلى أن توضع في إطار يتيح تطبيقها بسهولة أكبر على برامج المنظومة ذات الصلة . وكذلك يحتاج الامر إلى توجيه أنظار اللجنة الحكومية الدولية إلى جميع المقررات ذات الصلة للهيئات الحكومية الدولية الاخرى العاملة في هذا المجال وذلك بشكل منتظم لمساعدة اللجنة في تعزيز التنسيق بين السياسات ؛

(ج) أكدت اللجنة أنه لا يمكن تحقيق التناسق بشكل فعال الا اذا لقي الدعم التام على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الامانات على السواء . وتوصي اللجنة بأن تمارس اللجنة الحكومية الدولية وظيفتها بشكل أكثر قوة وبأن يقوم مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بدور أكثر نشاطا في دعم الاعمال التي تقوم بها في هذا الخصوص كل من اللجنة الحكومية الدولية وفرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الحكومية الدولية قد ترغب في تخصيص بعض الوقت في كل دورة من دوراتها لمناقشة مسائل التنسيق ، ورأت ، في هذا الخصوص ، ان القرار الذي اتخذته اللجنة الحكومية الدولية بمناقشة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتناسق بين سياسات مؤسسات المنظومة قد جاء في حينه ؛

(د) وأوصت اللجنة باجراء مشاورات مسبقة كثيفة بشأن الخطط المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ والميزانيات البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ قبل اتمام هذه الخطط والميزانيات ، وبأن تدرج الاهتمامات المتعلقة بالتنسيق البرنامجي بشكل منتظم في جدول أعمال فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية . وأشارت إلى أن اللجنة الحكومية الدولية قد ترغب ، عند النظر في الاقتراحات الاولية المتعلقة بالخطة المتوسطة الاجل للامم المتحدة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، في التوصية بأن تركز الاقتراحات على غايات وأهداف يمكن برمجتها ؛

(هـ) وافقت اللجنة على أن تقوم اللجنة الحكومية الدولية ، لدى اجرائها استعراض نهاية العقد لتنفيذ برنامج عمل فيينا ، بموازنة اعتباراتها العامة المتعلقة بالسياسات ، بنهج أكثر تركيزا واتساما بالصبغة العملية لكي يتسنى زيادة فعاليتها .

٢ - التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات للانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال البيئة

٢٧٦ - أحاطت اللجنة علما في جلستها ١٠ ، المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ، بتقرير الامين العام بشأن النطاق والنهج المقترحين للتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات للانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال البيئة (E/AC.51/1987/5 و Corr.1) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٧ - وافقت اللجنة على النهج الاساسي لإعداد التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات كما هو مقترح في تقرير الامين العام . ولكنها رأت أنه ينبغي تطبيق هذا النهج بمرونة نظرا إلى أن التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات لن يتناول إلا الانشطة التي تستهدف البيئة بالتحديد . وأكدت اللجنة على أهمية المسائل التي تناولتها الفقرة ٥٦ من التقرير ، وأحاطت علما مع الاهتمام بالمسائل المذكورة في الفقرة ٥٥ .

٣ - التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات فيما يتعلق بأنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية

٢٧٨ - نظرت اللجنة في جلستها ١٠ المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ، في تقرير الامين العام عن متابعة التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات فيما يتعلق بأنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية (E/AC.51/1987/4) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٩ - طلبت اللجنة أن تزود في شكل جدول مختصر بمعلومات عن تنفيذ توصياتها بشأن التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات فيما يتعلق بأنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية ، وذلك بعد قيام لجنة المستوطنات البشرية بالنظر في الدراسة الشاملة عن التنسيق في مجال المستوطنات البشرية في دورتها الحادية عشرة .

جيم - الخطط المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة

الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة
المقترحة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية
للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

٢٨٠ - نظرت اللجنة في جلساتها ٦ و ٧ و ٨ المعقودة في ٢٨ و ٢٩ نيسان/ابريل ، في تقرير لجنة التنسيق الادارية بشأن الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (E/1987/52) ، بالإضافة إلى الفروع ذات الصلة من تقرير لجنة مركز المرأة (E/1987/15) .

المناقشة

٢٨١ - لم يتفق بعض الوفود مع الآراء التي أعربت عنها وفود أخرى بأن اختصاصات اللجنة تشمل اقتراح إدخال تعديلات على مشروع الخطة على نطاق المنظومة . وأشار بعض الوفود إلى أن ولاية اللجنة تشمل ، في جملة أمور ، "النظر على أساس كل قطاع على حدة في أنشطة وبرامج وكالات منظومة الامم المتحدة قصد تمكين المجلس من أن يقوم على نحو فعّال بأداء وظائفه كمنسق للمنظومة وضمان أن برامج عمل الامم المتحدة ووكالاتها متسقة ومتممة لبعضها" .

٢٨٢ - ورأى بعض الوفود أن الخطة بصيغتها المقترحة تشكل أداة مفيدة للتنسيق وأن التعديلات ليست ضرورية . إلا أن وفودا أخرى رأت أن مشروع الخطة لن يكون أداة وافية للتنسيق ولكنه يشكل بالاحرى قائمة تشير إلى بعض أنشطة الامم المتحدة في ميدان المرأة والتنمية . وقدم بعض الوفود مقترحات شكلت أساسا للمناقشة ، ولكنها لم تحظ بالموافقة داخل اللجنة . وترد هذه المقترحات أدناه .

المقدمة ، الفقرة ٢

تضاف في نهاية الفقرة الجملة "ولكنها لا تحل محل الاستراتيجيات" .

الفقرة ٣

ينبغي قراءة الجملة الاولى والثانية على النحو التالي :

"٣ - تشكل الاستراتيجيات التطلعية بالاضافة الى خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة وبرنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ولايات حكومية دولية مباشرة وشاملة ، تظل ملزمة وتهتدي بها المنظومة في أعمالها المتعلقة بالمسائل الخاصة بمركز المرأة . وقد استرشد أيضا بولايات حكومية دولية كثيرة أخرى ، حسب الاقتضاء ، في صياغة الخطة على نطاق المنظومة" .

البرنامج الفرعي ١-١ (المعايير الدولية)

يكون نص الفقرة الفرعية '٢' الواردة تحت الاهداف الحكومية الدولية على النحو التالي :

"'٢' إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات والعهود الدولية لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والصكوك الاخرى المتعلقة بمركز المرأة وتنفيذها وتنفيذ جميع المعايير الدولية الاخرى من حيث صلتها بالمرأة" .

البرنامج ٢ (فرص الحصول على الموارد الانتاجية والدخل والعمالة)

تدرج بعد الفقرة الاولى فقرة جديدة تنص على ما يلي :

"ان مشاركة المرأة على نحو فعال في التنمية تعوقها أيضا الحالة الاقتصادية الدولية الصعبة ، وأزمة الديون الخارجية ، والفقر ، والازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . ومن الاهمية القصوى ان تعتمد الجهود الرامية إلى تعزيز المركز الاقتصادي والاجتماعي للمرأة على الاستراتيجيات الانمائية بوجه خاص التي تنبثق من مقاصد وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ومبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد" .

البرنامج الفرعي ٢-٥ (تنظيم الاعمال والحصول على السلف)

١ - تعاد صياغة العنوان ليصبح "التبادل التجاري والتجارة والنقد والمالية" حتى يكون مطابقا للعنوان الاصلي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٧١/١٩٨٦ .

٢ - تحت أهداف منظومة الامم المتحدة ، تضاف بعد الفقرة الفرعية '٤' فقرة جديدة تنص على ما يلي :

"'٥' اجراء دراسات عن كيفية تاثير الحالة الاقتصادية الراهنة والاختلالات في التوازن داخل النظام النقدي والمالي العالمي على النهوض بالمرأة واعتمادها على الذات" .

٣ - تحت الاستراتيجية ، تعاد صياغة الجملة قبل الاخيرة في الفقرة الاولى ليكون نصها كما يلي :

"وستقدم الخدمات التدريبية والاستشارية بغية تهيئة فرص متكافئة للحصول على الموارد الانتاجية وحرية اختيار العمالة" .

البرنامج الفرعي ٢-٦ (القطاع غير النظامي)

تحت الاستراتيجية ، تعاد صياغة الجملة الثالثة في الفقرة الثانية ليكون نصها كما يلي :

"واستنادا إلى دراسة للخبرة الوطنية سيبذل جهد لتحديد التدابير التي يرجى منها جذب النساء العاملات في القطاع غير الرسمي إلى التعاونيات والاشكال الاخرى من الانشطة المربحة ، وتحسين إمكانية استفادتهن من مرافق الدعم والتسليف والتراخيص" .

البرنامج الفرعي ٦-١ (تحليل ترابط العوامل المؤثرة على المرأة والتنمية)

تحت الاستراتيجية ، الفقرة الثانية ، السطر ١٨ بعد نزع "السلاح" ، تدرج جملة جديدة نصها كما يلي : "ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحوال الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللاتي يعشن في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، وكذلك للنساء في جنوب افريقيا وناميبيا على نحو ما جاء في استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة" .

وتألفت المقترحات الاخرى مما يلي :

(أ) ينبغي ذكر بعض المنظمات العاملة في مجال القضايا المتصلة بالمرأة ضمن المنظمات المسؤولة عن تنفيذ برامج فرعية محددة : اللجنة الاقتصادية لأوروبا في البرنامجين الفرعيين ٣-٣ و ٥-١ ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في البرنامجين الفرعيين ٤-١ و ٤-٣ ؛

(ب) حالما يعتمد المجلس الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة فإنه ينبغي لمؤسسات المنظومة أن تشير في تعليماتها الخاصة بإعداد خطط فردية متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ضرورة الاسترشاد في صياغة المقترحات بالخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة ؛

(ج) ينبغي رصد تنفيذ الخطة بدقة من جانب مؤسسات كل على حدة ومن جانب المجلس على أساس توصيات لجنة مركز المرأة واللجنة . ولهذا الغرض ، ينبغي أن تدرج اللجنة في جدول أعمالها مسألة رصد تنفيذ الخطة تحت بند مسائل التنسيق وذلك استنادا إلى التقارير المتعلقة بالمواضيع التالية :

'١' ١٩٨٨ : تقديم مقترحات مشتركة بين القطاعات في الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ فيما يتعلق بالخطة على نطاق المنظومة تشمل إشارات إلى الاعمال ذات الصلة للوكالات المتخصصة على النحو المطلوب في قراري المجلس ٦٥/١٩٨٦ و ٧١/١٩٨٦ بالاضافة إلى آراء لجنة مركز المرأة ؛

'٢' ١٩٨٩ : ينبغي أن يؤكد التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات المتعلق بالنهوض بالمرأة الذي دعا إلى الاضطلاع به قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٥ مدى انعكاس الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة في برامج مؤسسات المنظومة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ وفي الاقتراحات البرنامجية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لكي تكون بمثابة قاعدة لاجراء الاستعراض والتقييم اللاحقين ؛

'٣' ١٩٩١ : اجراء استعراض متعمق في دورتها الحادية والثلاثين ، لتنفيذ الخطة على ضوء تجربتها في العامين الاولين ، وذلك استنادا إلى تقرير من لجنة التنسيق الادارية والمعلومات المستكملة الواردة في التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات ، يشمل المقترحات البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ؛

'٤' إجراء استعراض نهائي لتنفيذ الخطة على نطاق المنظومة .

٢٨٣ - واتفقت اللجنة على انه بمجرد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للخطة على نطاق المنظومة ، فإن هذه الخطة ستوجه ترجمة الجوانب الانمائية للاستراتيجيات التطلعية في خطط وبرامج كل من مؤسسات المنظومة ، وسيعتمد مدى حدوث هذه الترجمة على التزام مؤسسات المنظومة وعلى قرارات مجلس ادارة كل منها .

دال - الادوات التحليلية لتحسين التنسيق

٢٨٤ - نظرت اللجنة في جلستها الرابعة المعقودة في ٢٧ نيسان/ابريل في مسألة الادوات التحليلية لتحسين التنسيق وذلك على أساس تقرير للأمين العام (E/AC.51/1987/9) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٨٥ - أكدت اللجنة على أهمية التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات بوصفها أداة من أدوات السياسة لرصد التنسيق . بيد أنه كي تصبح تلك التحليلات أكثر جدوى والتوصيات المستخلصة منها أكثر دقة ، ينبغي أن تكون التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات أكثر وضوحا في تركيزها وأكثر تحديدا في الاستنتاجات المقترحة . ولتحقيق ذلك ، وبالنظر إلى الجهود والموارد اللازمة للخروج بتحليل برنامجي شامل لعدة منظمات ، ينبغي أن تبيّن الأمانة العامة ، عندما تقترح موضوعا لاول مرة ، النطاق المحتمل للموضوع والوقت المطلوب لإعداد التحليل . واقترحت اللجنة أن الوقت المطلوب لاعداد تحليل برنامجي شامل لعدة منظمات ينبغي أن تحدده طبيعة المشكلة المراد دراستها . وعند اختيار الموضوع ، تحدد اللجنة محط التركيز الذي يكون بالغ الجدوى . وبالاضافة إلى ذلك ، أكدت اللجنة على ضرورة جعل نتائج التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات أوثق صلة بالبرمجة في مؤسسات المنظومة ، وأوصت بمراعاة ذلك سواء عند اختيار المواضيع أو عند صياغة الاستنتاجات والتوصيات .

٢٨٦ - وأبدت اللجنة اهتمامها بجدوى الخطط المتوسطة الأجل الموضوعة على نطاق المنظومة بوصفها أداة تحليلية لتحسين التنسيق ، ولكنها سلمت بأن تلك الخطط تعتبر وسيلة جديدة نسبيا لاتزال في المرحلة التجريبية . وفي حين ان التجربة ينبغي أن تستمر ، وأن اللجنة قررت أن ترصد عن كثب تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل الموضوعة على نطاق المنظومة بشأن المرأة والتنمية ، فانه من السابق للأوان البت فيما اذا كان من المستصوب إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة وتطبيقها على نطاق أوسع .

٢٨٧ - ولاحظت اللجنة اقتراح الأمين العام الداعي إلى استخدام مختلف الأدوات كجزء من عملية متكاملة بدءا من التشخيصات التي تجري في التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات إلى استخدام الخطط المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة لتنفيذ التغييرات اللازمة لتحسين التنسيق . وفي حين وافقت اللجنة على أن بعض المواضيع قد تسوغ الأخذ بتلك المعالجة ، فقد أعربت عن عدم اعتقادها بضرورة ان تكون هناك صلة آلية بين التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات والخطط المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة . كما وافقت اللجنة على ضرورة تلافي الإكثار من تلك الأدوات .

٢٨٨- وأعربت اللجنة عن خيبة أملها بشأن الانجازات المحدودة للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . وفي الوقت ذاته ، كررت اللجنة تأكيد إيمانها بأن الاجتماعات المشتركة تعتبر وسيلة هامة لتحسين التنسيق . بيد أنه إذا أريد لهذه الاجتماعات أن تكون فعالة ، فإن الأمر يقتضي إجراء مزيد من التحسينات ، ولاسيما فيما يتعلق بانتقاء البنود وبنوعية المدخلات المقدمة من مؤسسات المنظومة في الاجتماعات المشتركة ، وفيما يتعلق بمواعيد الاجتماعات ومدتها .

٢٨٩ - ووافقت اللجنة على أن المشاورات المسبقة ، بدلا من أن تعمل كأداة تحليلية ، ينبغي ان تُجرى بانتظام فيما يتعلق بعملية تخطيط البرامج وميزنتها . وينبغي ان تبذل الجهود لتحسين الاستفادة من العملية ، ولاسيما عن طريق إجراء مشاورات مبكرة وغير رسمية لتحقيق التنسيق وتقسيم العمل على نحو أفضل ، لدى صياغة المقترحات . ويكتسب هذا الأمر أهمية على وجه خاص فيما يتعلق بصياغة الخطط المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ . وقررت اللجنة أن تراعي ذلك عند استعراض مقترحات الخطة في دورتها الثامنة والعشرين .

٢٩٠ - وأوصت اللجنة بالجمع في تقرير واحد ، حيثما أمكن ذلك ، بين التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات والاستعراضات الشاملة لعدة منظمات فيما يخص الخطط المتوسطة الاجل . ووافقت اللجنة على توصية الامين العام باستخدام إطار منهجي متكامل واحد عند إعداد تلك التقارير الشاملة لعدة منظمات مستقبلا . وقررت اللجنة ان تواصل استعراض المنهجية من حين لآخر ، بغية أداء دورها التنسيقي وتحسين الكفاءة في البرمجة .

هاء - تقارير لجنة التنسيق الادارية

١ - تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل

٢٩١ - نظرت اللجنة في جلستها ٤٥ ، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ، في التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الادارية (E/1987/47) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٢ - لاحظت اللجنة التحسينات التي أدخلت على طريقة عرض التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الادارية . ورحبت اللجنة بالتدابير المتخذة استجابة لتوصياتها من أجل تبسيط وترشيد أعمال لجنة التنسيق الادارية والجهاز التابع لها ، وحثت على بذل جهود متواصلة في ذلك الاتجاه . وأعربت اللجنة عن الإرتياح لان لجنة التنسيق الادارية قررت أن تدرج في جدول أعمالها كل سنة بندا عن متابعة النتائج والتوصيات ذات الصلة للجنة البرنامج والتنسيق .

٢ - التقرير المرحلي للجنة التنسيق الادارية عن سجل الانشطة الانمائية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

٢٩٣ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٤١ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ، في التقرير المرحلي للجنة التنسيق الادارية عن سجل الانشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة (E/AC.51/1987/13) .

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٤ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير المرحلي للجنة التنسيق الادارية عن سجل الانشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ووافقت على أن تحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ .

رابعا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١
المتعلق باستعراض كفاءة الاداء الاداري
والمالي للامم المتحدة

ألف - التقرير المرحلي للامين العام

٢٩٥ - نظرت اللجنة في جلساتها ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٨ المعقودة في ٤ و ٥ و ٧ أيار/ مايو ، في التقرير المرحلي للامين العام عن تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة (A/42/234 و Corr.1) .

٢٩٦ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للامين العام لقيامه شخصيا بتقديم التقرير المرحلي . ولاحظت اللجنة الاطار المفاهيمي للتقرير وأعربت عن تقديرها للطريقة التي عرضت بها آراء الامين العام في التقرير . ولاحظت اللجنة أيضا أن التقرير يعكس شعورا بالعزم والقوة من قبل الامين العام والامانة العامة ، في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ . وأحاطت اللجنة علما ، باعتزام الامين العام مواصلة القيام بإصلاحات في الامانة العامة دون انتظار الدراسة المتعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي التي تضطلع بها لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة . كما أحاطت علما بالاسباب التي دعته إلى ذلك ، كما وردت في تقريره المرحلي . إلّا أن اللجنة رأت في نفس الوقت أنه ينبغي ، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٢/١٩٨٧ ، ألا يحدد الشكل النهائي لهيكل الامانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي إلّا بعد إتمام اللجنة الخاصة لدراستها . وإذ لاحظت اللجنة أن عملية الإصلاح تتيح فرصة فريدة من نوعها للنظر في جدول أعمال الامم المتحدة للعقد القادم ، وادراجه في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، شددت على أهمية المشاورات المبكرة والشاملة بين الامين العام والدول الاعضاء بشأن الخطة المتوسطة الاجل طيلة عملية الإصلاح هذه .

٢٩٧ - واتفقت اللجنة مع الامين العام في رأيه بأن من الجوهري ، للاضطلاع بنجاح بعملية إصلاح واعادة تشكيل رشيدة أن يوضع حد للشكوك التي تخيم حاليا على الوضع المالي . ولذلك يتعين على الدول الاعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية على النحو الوارد في ميثاق الامم المتحدة .

٢٩٨ - وفيما يتعلق بالاصلاح في المجال السياسي ، أيدت اللجنة عموما مبادرات الامين العام من حيث جوانبها العامة ، وآراءه بشأن دور الامم المتحدة . ولاحظت اللجنة أنه لا تتوفر في الوقت الحاضر أرقام مضبوطة عن توزيع الموارد ، والوفورات التي تم تحقيقها ، نظرا إلى أن عملية إعادة التنظيم ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات إعادة التنظيم الاخرى التي تعتزم الامانة العامة القيام بها . وستنعكس النتيجة في الوقت المناسب في مقترحات الميزانية المنقحة . ورحب معظم الوفود بإنشاء المكتب الجديد للبحوث وجمع المعلومات في حين أشارت بضعة وفود تساؤلات فيما إذا كان من المناسب وضع هذا المكتب ضمن هيكل الامانة العامة . ولوحظ أن وظائف المكتب الجديد ستكون على النحو المذكور في نشرة الامين العام المؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٧ (ST/SGB/225) وفي التقرير المرحلي للامين العام (A/42/234 ، الفقرة ١٩) وأنه ينبغي تفادي ازدواج البحوث .

٢٩٩ - ووافقت اللجنة على أهمية التدابير الاصلاحية في مجالات الادارة والمالية وشؤون الموظفين . إلاّ أنه أُشير إلى أن تجميد التعيينات ينبغي ألا يكون وسيلة لتخفيض الوظائف . وأبلغت الامانة العامة اللجنة بأن تجميد التعيينات لا يُقصد به أبدا أن يستخدم كأداة لتنظيم شؤون الموظفين ؛ بل لقد فرضته الازمة المالية ، إلاّ أن آثاره السلبية قد عوضت جزئيا بتدابير خاصة كخطة إدارة الشواغر وإعادة توزيع الموظفين التي بدأت في أواخر عام ١٩٨٦ . وأبلغت الامانة العامة اللجنة أيضا أن الخطة قد صممت على نحو يفضي بشكل منطقي إلى خطة تخفيض النفقات على الامد الطويل التي بدأ تنفيذها بالفعل .

٣٠٠ - ووافقت اللجنة على أن تخفيض وظائف الميزانية العادية ينبغي ان يتم وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ وخاصة الفقرة ١ (ب) من الفرع - أولا التي قررت فيها الجمعية العامة أن تعتبر النسب المئوية المشار اليها في التوصية ١٥ من تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى[٦] ، والتي تم التوصل اليها بطريقة عملية ، كاهداف عند صياغة خطط الامين العام التي سيقدمها إلى الجمعية العامة لتنفيذ تلك التوصيات ، ورجت من الامين العام أن ينفذ هذه التوصية بمرونة وذلك

لتفادي جملة أمور من بينها حدوث أثر سلبي على البرامج وعلى هيكل الأمانة العامة وتكوينها . وشددت اللجنة على الحاجة إلى أن توضع نصب الاعين ضرورة كفالة توفر أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة في الموظفين مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل كما تنص على ذلك المادة الحادية بعد المائة من الميثاق . بالاضافة إلى ذلك ، فقد أثيرت تساؤلات بشأن تخفيض الوظائف من رتبتي وكيل الامين العام والأمين العام المساعد ، الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . وقد رئي أن الأمين العام سوف يتخذ خطوات إضافية لبلوغ الهدف الذي حددته الجمعية العامة .

٣٠١ - وشككت بعض الوفود في الحكمة من عملية الدمج المقترحة لمراكز إعلام الأمم المتحدة مع مكاتب الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حيث أنه يبدو أن وظائف تلك المكاتب ذات طبيعة مختلفة جدا . وعلاوة على ذلك ، تعتقد تلك الوفود أن المقترح مفهوم جديد لطريقة تمثيل الأمم المتحدة في البلدان الاعضاء وبصفته تلك ، ينبغي أن يناقش بصورة شاملة في محفل حكومي دولي مناسب . ووافقت وفود أخرى على عملية الدمج المقترحة ، شريطة ألا تسفر عن هذا الدمج أية تكاليف إضافية يتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد أكد وكيل الأمين العام والمنسق الخاص لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ أنه لن تترتب تكاليف اضافية على برنامج الأمم المتحدة الانمائي وأشار أيضا إلى أن الفكرة ليست جديدة حيث أنها تنفذ بالفعل بنجاح في عدة بلدان منذ سنوات ؛ وسيتم توسيع نطاقها لتشمل بلدانا أخرى على أساس كل حالة على حدة مع القيام في الوقت ذاته بصيانة نوعية العمل الاعلامي واحترام متطلبات تنفيذ البرامج .

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٢ - أيدت اللجنة النهج العام الذي اعتمده الأمين العام والقائم على ضرورة أن يكون المراد بالتحسينات الواجب ادخالها على الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة هو جعل المنظمة أكثر تجاوبا مع المشاكل المتزايدة التعقيد في العالم اليوم ، وأكثر استعدادا لمواجهة تحديات العقود القادمة . ووافقت اللجنة أيضا على ضرورة أن يواصل الأمين العام عملية الاصلاح على نحو فعّال ومنظم وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ . وشددت اللجنة على الحاجة إلى كفالة ألا يكون للاصلاحات أثر سلبي على البرامج . ووافقت اللجنة أيضا على ضرورة وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتها المالية ، وفقا لمواد الميثاق ذات الصلة بالموضوع . ووافقت اللجنة كذلك على ضرورة وضع حد للشكوك التي تخيم حاليا على الوضع المالي .

٣٠٣ - وسلمت اللجنة بالحاجة إلى إجراء تعديلات أخرى في هيكل الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للدراسات الاستعراضية الجارية والدراسة المتعمقة التي تقوم بها لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المنشأة وفقا لمقرر المجلس ١١٣/١٩٨٧ .

٣٠٤ - ورجت اللجنة من الأمين العام أن يقدم المعلومات المناسبة عن مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، بما في ذلك المقترحات ذات الصلة بالميزانية البرنامجية ، إلى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، عن طريق هذه اللجنة ، وأعربت عن تطلعها إلى أن ترى في الوقت المناسب وصفا للاصلاحات في الوثائق الرسمية ذات الصلة بالموضوع .

باء - مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٣/١٩٨٧

٣٠٥ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٤٥ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٣/١٩٨٧ المؤرخ في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧ الذي رجا فيه المجلس من الهيئات الفرعية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تقدم إلى لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي آراءها ومقترحاتها بشأن بلوغ الأهداف المتوخاة في التوصية ٨ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة[٦] (انظر E/AC.51/1987/1/Add.1) .

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٦ - وأشارت اللجنة إلى قيامها في دورتها السادسة والعشرين بدراسة مفصّلة لطريقة عملها . وكررت تأكيد التوصيات[٨] التي وضعت في تلك الدورة ورجت اتاحتها للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة .

٣٠٧ - ولاحظت اللجنة أن تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ التي تتعلق بدور ومهام اللجنة والتي تقع خارج ولاية اللجنة الخاصة سوف يتطلب مرور فترة انتقالية قبل أن تتضح جميع الآثار المترتبة على أعمال اللجنة . ولذلك ، وافقت اللجنة على دراسة المسألة برمتها من جديد .

خامسا - تقارير وحدة التفتيش المشتركة

التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقليمية : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٠٨ - نظرت اللجنة في جلستيها ٨ و ٣٥ ، المعقودتين في ٢٩ نيسان/ابريل و ١٩ أيار/مايو ، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجان الاقتصادية الاقليمية : اللجنة الاقتصادية لافريقيا" (A/42/110) وتعليقات الامين العام عليه (A/42/110/Add.1) .

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٩ - بينما اعتبرت اللجنة أن التقرير مباشر وبشكل اسهاما مفيدا في قضية هامة ، أعربت مع ذلك عن قلقها للاسلوب الذي عرض به التقرير ، ملاحظة أن عددا من النتائج والتوصيات الواردة فيه لا يبدو مستندا إلى أدلة واقعية أو قائما على حجج متماسكة . وبالإضافة إلى ذلك رأت اللجنة أن معظم النتائج والتوصيات الواردة في التقرير لا يتناسب مع الحجج الواردة في صلب التقرير فيما يتعلق بتعزيز دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا في علاقتها مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي . كما أعربت اللجنة عن أسفها للسياق والاسلوب الذي ذكرت به البلدان بالاسم في التقرير . ورحبت اللجنة ببيان رئيس وحدة التفتيش المشتركة الذي جاء فيه أن الوحدة ستضع نصب عينيها آراء اللجنة عند إعداد التقارير المقبلة .

سادسا - مسائل أخرى

ألف - توقيت تقديم مخطط الميزانية البرنامجية

٣١٠ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٣٨ و ٤٤ المعقودتين في ٢١ و ٢٦ أيار/مايو ، في تقرير الامين العام عن موعد تقديم مخطط الميزانية البرنامجية (A/42/214) .

المناقشة

٣١١ - رأت عدة وفود أن بيانات الامين العام بشأن الاولويات المقدمة مع المخطط المقترح للميزانية البرنامجية على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٤١ ينبغي أن تمثل بدائل لمساعدة لجنة البرنامج والتنسيق على تقديم توصيات بشأنها إلى الجمعية العامة .

الاستنتاجات والتوصيات

٣١٢ - أخذت اللجنة علما بالموعد المقترح لتقديم مخطط الميزانية - وهو ١٥ نيسان/ابريل في غير سنوات الميزانية بالنسبة لفترة السنتين التالية . وأكدت اللجنة ، في هذا الشأن ، على وجوب أن توفر الامانة العامة المعلومات والوثائق المطلوبة للدول الاعضاء في وقت مناسب . وأكدت اللجنة أيضا على الحاجة إلى تقديم الخطة المتوسطة الاجل المقترحة في ١٥ نيسان/ابريل أو قبله من العام الذي ينظر فيه في المخطط المتعلّق بالميزانية البرنامجية التي تغطي فترة السنتين الاولى من سنوات الخطة دون إخلال بالقاعدة ٢-١٠٢ من الانظمة والقواعد المنظمة لتخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية من الميزانية ، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم .

٣١٣ - كما قبلت اللجنة ، بصفة عامة ، الموعد المقترح للموافقة النهائية على المخطط - وهو ٣١ تشرين الاول/اكتوبر .

٣١٤ - وناقشت اللجنة الامر وقررت الرجوع إلى المسألة الواردة في الفقرة ٣١٣ أعلاه في موعد لا يتجاوز انعقاد دورتها الثامنة والعشرين .

باء - مسألة استيعاب جميع النفقات الإضافية
ضمن المستوى العام للميزانية

٣١٥ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٣٨ و ٤٤ المعقودتين في ٢١ و ٢٦ أيار/مايو ، في تقرير الامين العام المعنون "مسائل تتعلق بالميزانية البرنامجية : التضخم وتقلب العملات ومستوى صندوق الطوارئ" (A/42/225) .

المناقشة

٣١٦ - درست اللجنة بعناية اقتراح الامين العام بإنشاء صندوق للطوارئ ؛ وقد أعرب عن آراء متباينة حول كفاية صندوق الطوارئ المقترح . وطرحت تساؤلات حول الجوانب العملية لتشغيله وأكد كثير من الوفود الحاجة إلى وضع إرشادات ومعايير مناسبة لاستخدامه وإدارته . ورأى بعض الوفود أن يدمج صندوق الطوارئ المقترح في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وحبّذت وفود أخرى إرجاء الاخذ به إلى فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٣١٧ - وأشارت وفود أخرى أيضا إلى عملية الميزانية الموضّحة في المرفق الاول من قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ ، وكان من رأيها أن اقتراح إنشاء صندوق للطوارئ لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ سابق لأوانه . ومع ذلك ، اقترحت وفود أخرى إمكان الاخذ بصندوق مخصص في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ على سبيل التجربة .

٣١٨ - وبالنسبة لاقتراح استيعاب النفقات الناجمة عن التضخم وتقلب العملات ، أعرب بعض الوفود عن اعتراضاتهم على طريقة معالجة هذه المسألة في تقرير الامين العام (A/42/225 ، الفقرة ٣٩) . غير أنه كان هناك اتفاق عام على أن المسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة .

٣١٩ - وكان من رأي بعض الوفود أنه ينبغي أن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإعداد هذه الدراسة وأن تقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها الثانية والاربعين . ورأى بعض الوفود الاستمرار في معالجة هذا الامر بالطريقة نفسها التي عولج بها حتى الآن وذلك لحين إجراء المزيد من الدراسة بشأنه . وكان من رأي بعض الوفود أن المبلغ المقترح في التقرير والبالغ ١٢٥ مليون دولار ليس كافيا .

٣٢٠ - في حين أقرت اللجنة الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة لمسألة استيعاب جميع النفقات الإضافية ضمن المستوى العام للميزانية ، أوصت بوجوب إجراء دراسة متعمّقة لمسائل التضخم وتقلبات العملات . ولاحظت في هذا الشأن أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تدرس أيضا هذه المسائل . وقررت اللجنة دراسة الامر مرة أخرى في دورتها المستأنفة بغية التقدم بتوصيات إلى الجمعية العامة وقررت أن تطلب إلى الامين العام تقديم تقرير إلى دورتها المستأنفة يأخذ في الاعتبار الآراء والمسائل والنقاط التي طرحت أثناء المناقشة بما في ذلك مسألة إنشاء صندوق ، وذلك على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/39/38) ، الفقرة ٣٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/40/38 و Corr.1) ، الفقرة ٦١٦ .

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/40/6) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6 و Corr.1) ، الفقرة ١٢-٣٠ (هـ) .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6 و Corr.1) .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

(٧) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، فيينا ، ٣٠ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 والتصويبات) ، الفصل السابع .

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/41/38) ، الفقرات ١٦ ـ ٥٥ .

المرفق الاول

جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال .

٣ - المسائل البرنامجية :
(أ) الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ؛
(ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ؛
(ج) الهيكل البرنامجي لادارة شؤون الاعلام ؛
(د) التقييم ؛
(هـ) المنشورات المتكررة للامم المتحدة ؛
(و) القوائم البريدية والسجلات التي تحتفظ بها الامم المتحدة .

٤ - مسائل التنسيق :
(أ) التنسيق في الامم المتحدة وفي منظومة الامم المتحدة ؛
(ب) التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات ؛
(ج) الخطط المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة ؛
(د) تقارير لجنة التنسيق الادارية .

٥ - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ بشأن استعراض كفـــاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة .

٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة .

٧ - مسائل أخرى :
(أ) توقيت تقديم مخطط الميزانية البرنامجية ؛
(ب) مسألة استيعاب جميع النفقات الاضافية ضمن المستوى العام للميزانية .

٨ - النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة .

٩ - اعتماد تقرير اللجنة .

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين

قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة

A/42/6 الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩
تصدير
مقدمة
الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ أنشطة صيانة السلم

الباب ٢ باء - أنشطة شؤون نزع السلاح

الباب ٣ - الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)

الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الباب ٥ باء - مكتب اتصال اللجان الاقليمية

الباب ٦ - إدارة الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية الدولية

المرفق الثاني (تابع)

الباب ٧ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية

الباب ١٧ - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الباب ١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الباب ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

المرفق الثاني (تابع)

الباب ٣٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

الباب ٣١ - مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

الباب ٣٢ - مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

الباب ٣٣ - حقوق الإنسان

الباب ٣٤ - البرنامج العادي للتعاون التقني

الباب ٣٥ - محكمة العدل الدولية

الباب ٣٦ - الانشطة القانونية

الباب ٣٧ - الإعلام

الباب ٣٨ و Corr.1 - الإدارة والتنظيم

الباب ٣٨ ألف - مكتب وكيل الامين العام لشؤون الإدارة والتنظيم

الباب ٣٨ باء - إدارة الشؤون المالية

الباب ٣٨ جيم - إدارة تنظيم الموارد البشرية

الباب ٣٨ دال - إدارة الخدمات العامة ، المقر

الباب ٣٨ هاء - شعبة الخدمات التنظيمية

المرفق الثاني (تابع)

الباب ٢٨ واو - خدمات المراجعة الداخلية للحسابات

الباب ٢٨ زاي - الادارة والخدمات المشتركة ، جنيف

الباب ٢٨ حاء - المصروفات المتنوعة

الباب ٢٨ طاء - الانشطة الإدارية المشتركة التمويل

الباب ٢٨ ياء - شعبة الخدمات الإدارية ، فيينا

الباب ٢٨ كاف - الخدمات المشتركة ، نيروبي

الباب ٢٩ - خدمات المؤتمرات والمكتبة

A/42/110 و Add.1 تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون التقني بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الاقليمية : مذكرة من الامين العام

A/42/214 تقرير الامين العام عن المواعيد المقترحة لتقديم مخطط الميزانية البرنامجية والموافقة النهائية عليه من قبل الجمعية العامة

A/42/225 تقرير الامين العام عن استيعاب التضخم وتقلب العملات ضمن المستوى العام للميزانية

A/42/234 استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة : الإصلاح والتجديد في الامم المتحدة : تقرير مرحلي للامين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣

A/42/283 تقرير الامين العام عن تنفيذ تدابير الاقتصاد ، مع الاهتمام بآثارها البرنامجية بصفة خاصة

المرفق الثاني (تابع)

E/1987/15	أجزاء متصلة بالموضوع من تقرير لجنة مركز المرأة عن أعمال دورتها لعام ١٩٨٧
E/1987/47	تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل
E/1987/51	تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل لعدة منظمات والمتعلق بالخطط المتوسطة الاجل لمؤسسات منظومة الامم المتحدة والتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
E/1987/52	تقرير لجنة التنسيق الإدارية يتضمن الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة المقترحة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥
E/AC.51/1987/1 و Add.1	جدول الاعمال المؤقت
E/AC.51/1987/2	تقرير مرحلي للأمين العام عن التقييم المتعمّق لبرنامج حقوق الإنسان
E/AC.51/1987/3	تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها اليونيدو بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المصنوعات
E/AC.51/1987/4	تقرير الأمين العام عن متابعة التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات فيما يتعلق بأنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية

المرفق الثاني (تابع)

E/AC.51/1987/5 و Crorr.1	تقرير الأمين العام عن النطاق والنهج المقترحين للتحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة
E/AC.51/1987/6	تقرير مرحلي للأمين العام عن التقييم المتعمّق للبرنامج المتعلّق بقضايا التنمية وسياساتها
E/AC.51/1987/7	تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين بشأن أعمال إدارة التعاون التقني من أجل التنمية
E/AC.51/1987/8	تقرير الأمين العام عن القوائم البريدية والسجلات التي تحتفظ بها الأمم المتحدة
E/AC.51/1987/9	تقرير الأمين العام عن الأدوات التحليلية لتحسين التنسيق
E/AC.51/1987/10	تقرير للأمين العام يتضمن مقترحات متعلقة بالهيكل البرنامجي لإدارة شؤون الإعلام
E/AC.51/1987/11	تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمّق لبرنامج خدمات التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات
E/AC.51/1987/12	تقرير الأمين العام عن الاستعراضات التي أجرتها الهيئات الحكومية الدولية للمنشورات المتكررة
E/AC.51/1987/13	سجل الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
E/AC.51/1987/CRP.1	الباب ١ : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما : مذكرة من الأمانة العامة

المرفق الثاني (تابع)

E/AC.51/1987/CRP.2 الباب ٢ ألف : الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ أنشطة صيانة السلم : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.3 الباب ٣ : الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.4 الباب ٢٣ : حقوق الإنسان : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.5 الباب ٢٨ ألف : مكتب وكيل الامين العام لشؤون الإدارة والتنظيم : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.6 الباب ٢٨ باء : الإدارة والتنظيم (خدمات الدعم المشتركة) : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.7 الباب ٢٨ جيم : إدارة وتنظيم الموارد البشرية : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.8 الباب ٢٨ دال : الإدارة والتنظيم (خدمات الدعم المشتركة) : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.9 الباب ٢٨ هاء : شعبة الخدمات التنظيمية : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.10 الباب ٦ : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.11 الباب ٨ : مكتب خدمات الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية : مذكرة من الامانة العامة

E/AC.51/1987/CRP.12 الباب ١٤ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : مذكرة من الامانة العامة

المرفق الثاني (تابع)

E/AC.51/1987/CRP.13	الباب ١١ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1987/CRP.14	الباب ١٣ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1987/CRP.15	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ بشأن استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة : ورقة عن لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمّقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1987/CRP.16	مشروع التقرير : الدورة التنظيمية : مذكرة من المقرر
E/AC.51/1987/INF.1	قائمة الوفود
E/AC.51/1987/L.1	تقرير عن حالة إعداد وثائق الدورة : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1987/L.2/Rev.1	برنامج العمل : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1987/L.3	مسائل التنسيق : التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام
E/AC.51/1987/L.4 و Add.1-49	مشروع التقرير
E/AC.51/1987/L.5	اعتماد تقرير اللجنة : مشروع التقرير : فرنسا : تعديل للوثيقة E/AC.51/1987/L.4/Add.1

- - - - -